2023

جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية
https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في تكريس الإرهاب في أفريقيا

دراسة لحالتي حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

ولاء محمود علي عبد النبي

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الملخص

تواجه العديد من الدول النامية تحديات أمنية معقدة مما اضحي يوصف بظاهرة الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم، والتي يعتقد أنها تأوي المتمردين والإرهابيين والجماعات المسلحة العنيفة الأخرى، تبحث هذه الورقة في التحديات الأمنية التي واجهتها كل من الدولة الأوغندية والدولة النيجيرية التي انبثقت عن تمرد كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام الإسلامية المتشددة، ومحاولة فهم هذا الصراع في سياق الفضاءات/المناطق غير الخاضعة للحكم، تستخدم الدراسة مؤشرات ضعف الدولة ذات المرجع الجغرافي لا سيما في المناطق الشمالية في الدولتين محل الدراسة لتقدير تأثيرات عوامل ضعف سلطة الدولة على الأحداث العنيفة عبر المكان والزمان، سعيًا للتعرف عما اذا كانت قد أسهمت الفضاءات غير الخاضعة للحكم في كل من أوغندا ونيجيريا على تهيئة وخلق بيئة مواتية لبقاء ونمو الإرهابيين كحركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام الإسلامية المتشددة، وتنتهي الورقة بسرد عدد من التوصيات باتباع نهج متعدد الأبعاد من أجل الحد من العنف الناجم عن هذه الأماكن غير الخاضعة للحكم ولتحقيق السلام والاستقرار في مناطق الصراع.

كلمات مفتاحية: الفضاءات غير الخاضعة للحكم، ضعف الدولة، الصراع، التمرد، حركة جيش الرب للمقاومة، جماعة بوكو حرام.

Abstract

Many developing countries face complex security challenges with what has been described as the phenomenon of ungoverned spaces, which are believed to harbor insurgents, terrorists and other violent armed groups. This paper examines the security challenges faced by both the Ugandan state and the Nigerian state that emerged from the Lord's Resistance Army insurgency and the Islamist militant group Boko Haram and trying to understand this conflict in the context of the ungoverned areas. The study uses indicators of state weakness with geographical reference, especially in the northern regions of the two countries under study, to estimate the effects of the factors of weak state authority on violent events across space and time. To find out whether the ungoverned spaces in Uganda and Nigeria have contributed to creating an

environment conducive to the survival and growth of terrorists such as the Lord's Resistance Army and the Islamic extremist group Boko Haram, Finally, the paper concludes with a number of recommendations for a multidimensional approach to reducing violence from ungoverned Spaces and to achieving peace and stability in conflict areas.

Keywords: Uncontrolled Spaces, Weak state, Conflict, Insurgency, Lord Resistance Army, Boko Haram.

مقدمة

أضحت مشكلة الفضاءات غير الخاضعة للحكم تلعب دورًا مركزيًا في تحليل أسباب استمرار الصراع في افريقيا، وذلك لأن غالبية حركات التمرد الرئيسية الحالية في القارة الافريقية؛ كحركة جيش الرب للمقاومة، وحركة الشباب في الصومال، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا والحركات المسلحة في مالي وفي أفريقيا الوسطي وغيرها. جميع هذه الحركات تمكنت من البقاء والصعود بسبب نشأتها وتواجدها في مثل هذه الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم الجيد في مناطق عمليات هذه الحركات التي مَكَّنتهم من نشر أيديولوجياتهم المتطرفة (Abasa, 2015, 1).

تلقى هذه الورقة الضوء على أحد أبرز حركات التمرد التي ظهرت في السياق الافريقي وهما، حركة جيش الرب للمقاومة هي جماعة مسلحة أوغندية نشطت في منطقة البحيرات العظمى منذ التسعينيات القرن الماضي، وجماعة بوكو حرام النيجيرية الأصل وهي جماعة إسلامية متشددة تطلق على نفسها جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، ورغم الاختلافات الظاهرة بين حالتين لتنظيمين ذو مرجعيات دينية مختلفة، فضلًا عن ظهورهما في سياقات مختلفة للغاية، إلا أن تجارب التمرد للحركتين تظهر قدرًا من التشابه حيث نشأت كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام كحركات تمرد داخلية انتشرت في ما بعد إلى خارج حدود الدولة الأم وأدت إلى زعزعة الاستقرار الاقليمي لدول الجوار، تجادل هذه الورقة بأن سنوات التهميش المنهجي والإدارة غير الفعالة في البلدين محل الدراسة قد خلقت جيوبًا من الأراضي غير الخاضعة للحكم والتي تم استغلالها من قبل هذه الجماعات المسلحة، لذا تقدم تحليلاً لتفسير وربط العنف المستمر في كل من أوغندا ونيجيريا لمشكلة أكثر عمقًا من حيث الفضاءات غير الخاضعة للحكم، بهدف استجلاء العلاقة بين مظاهر ضعف الدولة كـ"الفقر" و"التخلف"

و"الفضاءات غير الخاضعة للحكم" وبزوغ الجماعات الارهابية، وختامًا نطرح عددًا من التوصيات التي تعزز قدرة الدول النامية على تقليص الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم داخل حدودها السيادية.

المشكلة البحثية

تنطلق المشكلة البحثية من سؤال رئيسي مفاده: إلى أي مدى يساهم استمرار الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم في بقاء الجماعات الإرهابية في أفريقيا؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما العلاقة بين ما اصطلح عليه بالفضاءات غير الخاضعة للحكم وانتشار الإرهاب؟
- إلى أي مدى تسهم الظروف الهيكلية/أو العوامل السياقية المتجذرة كعدم المساواة والتهميش في نشأة الجماعات العنيفة؟
- كيف ساهمت الفضاءات غير الخاضعة للحكم في كل من أوغندا ونيجيريا في تهيئة وخلق بيئة مواتية لتواجد ونمو الإرهابيين كحركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام المتشددة؟
- ما العوامل التي تعزز قدرة البلدان النامية على تقليص الفضاءات غير الخاضعة للحكم داخل حدودها السيادية؟

أهمية موضوع الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى الأهمية العلمية الأكاديمية والأهمية العملية التطبيقية كالتالي:

أ- الأهمية العلمية الأكاديمية

ترجع الأهمية الأكاديمية من دراسة دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في تكريس الإرهاب في أفريقيا كمساهمة متواضعة في إطار الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بموضوع الفضاءات غير الخاضعة وعلاقتها بانتشار الإرهاب، ونرجو أن تمثل هذه الدراسة إضافة ولو بجزء ضئيل إلى المكتبة العربية، ونطمح أن تلهم المتخصصين أو تثير مزيداً من النقاشات العربية حول هذه القضية.

ب-الأهمية العملية التطبيقية

ترجع الأهمية العملية التطبيقية لتلك الدراسة في تفسير العلاقة بين وجود الفضاءات غير الخاضعة للحكم وبزوغ الجماعات الإجرامية والإرهابية في إفريقيا، لمحاولة الوقوف على أهم ملامح الجماعات الدينية المسلحة التي ظهرت في السياق الإفريقى لا سيما في كل من أوغندا ونيجيريا

وممارساتها المتمركزة حول العنف السياسي، وربط دينامية العنف الممارس في الأماكن الهامشية في كلا البلدين محل الدراسة من أجل توفير فهم أوسع لكيفية ظهور العنف وارتباطه بالعوامل السياقية، والأهم محاولة تحليل هذا التمرد في سياق الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم التي أسهمت في تهيئة وخلق بيئة مواتية لمثل تلك المنظمات الإرهابية وغيرها من الشبكات الإجرامية، والتي أضحت تشكل خطرًا هائلاً على الأمن الإفريقي.

فالعديد من الادبيات السياسية اهتمت بتحديد العوامل والأسباب التي تلعب دائمًا دورًا في نشأة ونمو الجماعات الإرهابية كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، نقص التعليم، ارتفاع معدلات الفقر، وسوء الحكم، التطرف الديني، والحدود سيئة المراقبة، ورغم ما ذهبت اليه استنتاجات بعض هذه الادبيات عند وصفها لظاهرة "الفضاءات غير الخاضعة للحكم" بأنها بنى جيوسياسية لا يزال مفهومها غير مكتمل" (Suleiman, Onapajo, Mustapha, 2021, 161) ، تبحث هذه الدراسة في دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم باعتبارها بعدًا جديدًا وعنصرًا حاسمًا في فهم بقاء ونمو الجماعات الإرهابية.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن "تواجد الفضاءات غير الخاضعة للحكم يزيد من فرص نشأة واستمرار التنظيمات الإرهابية في أفريقيا".

ومن ثم تقوم الفرضية على المنطلقات التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين بزوغ الأعمال العدائية والمظالم المستمرة الناجمة عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.
- النظر الى العنف السياسي الذي تنتهجه حركات التمرد المسلحة بوصفه عملية دينامية تأتي في سياق اجتماعي اوسع.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة وكذلك المنهج المقارن، ذلك وفقاً لمبدأ التكامل المنهجي الذي يدعو إلى عدم الاعتماد على منهج واحد عند دراسة أي ظاهرة اجتماعية، بهدف إثراء البحث وتعميق تحليل وتشخيص الظاهرة المدروسة.

1- منهج دراسة الحالة

تنهض هذه الدراسة في المقام الأول على منهج دراسة الحالة باعتباره المنهج الأكثر ملاءمًة لوضع الدراسة، ويعد هذا المنهج من أقدم المناهج الوصفية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، حيث يركز المنهج على حالة معينة يقوم بدراستها وقد تكون هذه الحالة إما نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية أو عامة في مجتمع أو أمة وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها ويتناولها بالوصف الكامل والتحليل. وبهذا يكتسب منهج الحالة أهميته من عدم الاكتفاء بالجوانب السطحية للظاهرة، كونه يفرض النفاذ إلى أعماق الظاهرة والموقف محل الدراسة لإدراك طابع كلي شامل للحالة. والهدف من استخدام منهج دراسة الحالة هو إعادة اكتشاف ظاهرة الحركات الإرهابية المسلحة التي ظهرت في السياق الإفريقي وتحديد الأسباب التي ساعدت على ظهورها، وكذلك تفسير وتشخيص التغيرات التي طرأت على طبيعة الصراع المسلح في إفريقيا لتصبح هذه الحركات الارهابية نواة العنف السياسي.

2- المنهج المقارن

كما تتبع الدراسة المنهج المقارن القائم على المقايسه بين ظاهرتين أو أكثر والذي يفترض وجود تشابه جزئي بين الظواهر السياسية محل الدراسة، وتتبع أهمية التحليل المقارن في مجملها بهدف تطوير فهم سياسي أكبر من خلال إظهار الاختلاف والاتفاق بين مختلف الظواهر السياسية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا التباين والتماثل، للتحقق من صحة الفروض والوصول الي استنتاجات بشأنها. وبناءً عليه يتم استخدام هذا المنهج لاكتشاف ظاهرة الفضاءات غير الخاضعة للحكم وتحديد علاقتها بضعف الدولة –حيث انه لا يمكن بأي حال الحديث عن مثل هذه المناطق دون الحديث عن مظاهر ضعف الدولة– للوقوف على ابعاد وانعكاسات وجود تلك الفضاءات على الاستقرار والأمن الاقليمي في كل من اوغندا ونيجيريا، لا سيما وأن العديد من الجماعات الإرهابية العاملة في أفريقيا ومن بينهم حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام قد تمكنت من البقاء بسبب وجود هذه الفضاءات غير الخاضعة للسيطرة في مناطق عملياتهم مما سمح لهم بنشر أيديولوجيتهم المتطرفة، وصولاً إلى تكوين رؤية تحليلية بناءً عن النتائج المستخلصة توصى باتباع نهج متعدد الأبعاد لتحقيق السلام والاستقرار في مناطق الصراع.

النظريات المستخدمة في الدراسة

نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation

تعد نظرية الحرمان النسبي – للكاتب الامريكي تيد روبرت جور Gurr– إحدى أبرز النظريات المقدمة في تفسير العنف السياسي، والذي يشكل التمرد أحد أشكاله، ويسعى جور من خلال طرحه الدفع بالحجة القائلة بأن الدافع الرئيسي للعنف السياسي، هو التفاوت بين الرفاه المتوقع والمتحقق. بعبارة أخرى يفترض جور أن العنف السياسي ناتج عن 'السخط الجماعي الناجم عن الشعور بالحرمان النسبي، فالتوتر الذي ينشأ من التناقض بين ما هو متوقع وما هو متحقق فيما يتعلق بالرضا الجماعي عن القيمة هو الدافع للعنف، وباستخدام آلية الإحباط والعدوان التي دشنها كل من دولارد وميلر Dollard, Miller يرى جور أن الغضب الناتج عن الإحباط هو قوة محفزة تدفع الأفراد إلى العدوان. ومن ثم يعرف جور الحرمان النسبي "بأنه إدراك الاطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم حقا فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها" (K. Aaron, 2015, 166)

وتعد الخطوط الرئيسية للنظرية هي المسببات الرئيسية الأولى للعنف السياسي الذي يبدأ من نشوء السخط، ثم تسيس هذا السخط أو الاستياء، وأخيرًا اخراجه إلى حيز التنفيذ والممارسة التي تتجلى بسلسلة من الإجراءات العنيفة ضد الأشياء والأطراف الفاعلة السياسية. لذا يعتبر جور أن السخط الناجم عن إدراك الحرمان النسبي بمثابة الظرف الأساسي المحرض للمشاركين في العمل الجماعي(العنيف) (تيد روبرت جور، 2004، 51–52) ويري أن حجم العنف السياسي في نظام ما يتحدد بنطاق السخط وشدته، فالسخط المسيس يعد شرطًا أساسيًا للجوء للعنف، إلا أن خروج الحافز إلى حيز الوجود يرتبط بشكل كبير بأنماط السيطرة القمعية والدعم المؤسسي الموجود ضمن الجماعة السياسية. ويكون العنف أكبر ما يكون في أن يتخذ شكل الحرب الداخلية أو الأهلية، إذا مارست الأنظمة والذين يعارضونها درجات من السيطرة القمعية المتساوية نسبيًا، فأنماط السيطرة القمعية للأنظمة قد تزيد شدة السخط بدلا من أن تحده، ويمكنها أن تحول الاضطرابات إلى حركات ثورية كاملة، كما أن الجماعات المعارضة قد تمارس هي الآخرين درجات من الممارسات القمعية والعنف من أجل الدفاع عن نفسها (تيد روبرت جور، 2004، 52–55).

ويمكن إيجاز هذه النظرية برمتها بحسب وصف مؤلفها بالتسلسل السببي الأساسي للعنف السياسي المتمثلة في أولاً تطور السخط، وثانيًا تسييس هذا السخط، وأخيرًا تحقيقه في العمل العنيف ضد العناصر السياسية والجهات الفاعلة، فالسخط الناشئ عن تصور الحرمان النسبي هو الشرط الأساسي والتحفيزي للمشاركين في العنف الجماعي (Džuverovic, 2013, 119) وفي هذا الإطار نستخدم نظرية الحرمان النسبي لتفسير أسباب نشأة كل من جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحركة جيش الرب للمقاومة في أوغندا. ونرى أنه ليس من قبيل المصادفة أن أحد أسوأ أشكال العنف السياسي نشأ في أكثر أجزاء تلك الدول حرمانًا اجتماعيًا واقتصاديًا، لذا يعد القاسم المشترك بين الأعمال العنيفة التي قامت بها تلك الحركات في كونها بزغت في سياق المظالم الناجمة عن الحرمان النسبي.

الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة لمحورين رئيسين؛ المحور الأول يتناول الأدبيات السياسية القليلة التي سلطت الضوء على ظاهرة الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم وعلاقتها بالتمرد لاسيما في البلدين محل الدراسة، المحور الثاني يتناول الأدبيات المعنية برصد قدرة الدولة في إدارة مكافحة التمرد العنيف.

أ- المحور الأول: الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم وعلاقاتها بالتمرد في كل من أوغندا ونيجيريا

1- John Sunday Ojo, "Governing "Ungoverned Spaces" in the Foliage of Conspiracy: Toward (Re) ordering Terrorism, from Boko Haram Insurgency, Fulani Militancy to Banditry in Northern Nigeria" African Security Vol. 13, No. 1, 2020.

قدمت هذه الورقة دراسة حول المناطق غير الخاضعة للحكم في المنطقة الشمالية من نيجيريا التي تتسم بالعجز الاجتماعي والاقتصادي ، فضلًا عن الطابع غير الرسمي للعلاقات التي تتم عبر حدودها، وتفترض الدراسة أن الحركات الجهادية المتطرفة وغير الجهادية والجماعات الإجرامية المسلحة كانت مدفوعة بالشبكات المحلية وغير الرسمية لا سيما في هذه المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة في شمال البلاد، والتي كانت بمثابة أرض خصبة للمتطرفين العنيفين والعصابات الإجرامية، تطرح الورقة تساؤلاً رئيساً وهو إلى أي مدى شجعت الفضاءات غير الخاضعة للحكم على

تجنيد الجماعات الإجرامية والإرهابية في شمال نيجيريا؟ وعليه قدمت تحليلا لتمرد بوكو حرام، والتشدد الفولاني واللصوصية في سياق المساحات غير الخاضعة للحكم التي اعتبرها الباحث وسيلة دائمة تولد باستمرار المنظمات الإرهابية، والشبكات الإجرامية، واعتبر أن إلقاء الضوء على الفضاءات غير الخاضعة للحكم يعطى بعدًا جديدًا في فهم تمرد بوكو حرام والميليشيات المسلحة الناشئة في المنطقة الشمالية، وانتهت الورقة على تأكيد أن الافتقار إلى الحوكمة يعد عاملاً مساهمًا في التهديد الأمني المتزايد، وأن الحكم الرشيد الذي يتجاوز الاعتبارات الإثنية يعد سلاحًا حقيقيًا للتغلب على ما أسماه بـ" المستنقعات الأمنية التي تواجه عملاق أفريقيا".

2- Africano Abasa, Ungoverned Spaces, and the Survival of Terrorist Groups I Africa: A Case Study of the Lord's Resistance Army, Master of Arts in Security Studies Combating Terrorism: Policy and Strategy, Naval Postgraduate School, December 2015.

تبحث هذه الأطروحة في دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم كوسيلة لبقاء الجماعات الإرهابية في أفريقيا، تستخدم هذه الدراسة حركة جيش الرب للمقاومة كدراسة حالة، كما تُشِير لبعض النماذج الأخرى للجماعات المتطرفة العنيفة – الشباب والقاعدة في المغرب العربي وبوكو حرام – لأغراض تحليلية فيما يتعلق بدور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في بقائها. وتتبع أهمية هذه الدراسة فيما خلصت إليه من أن عدم الاستقرار الناجم عن الفضاءات أو الأماكن غير الخاضعة للحكم يمكن أن يتكرر حتى عندما يبدو أنه تم احتواؤه. كما توصل الباحث من خلال دراسته القيّمة أن الحل الحقيقي لتخفيف مشكلة الفضاءات غير الخاضعة للحكم يكمُن في معالجة الأسباب الكامنة للعنف وعدم الاستقرار، وتشمل هذه التدابير تبني الممارسات الديمقراطية والتمكين الاقتصادي، وتقوية المؤسسات الحكومية حتى تُحكم هذه الفضاءات.

ب– المحور الثاني: قدرة الدولة في إدارة مكافحة التمرد العنيف

1- Stewart Patrick, "Weak States and Global Threats: Fact of Fiction?" Washington Quarterly 29, no. 2 (2006).

يشير ستيوارت باتريك خلال دراسته بأن أبرز المخاطر التي تواجه الأمن العالمي المعاصر لم تعد التهديدات العسكرية للقوى العظمى المتنافسة، بل أصبحت تتجسد في التهديدات العابرة للحدود المنبثقة عن الدول الأكثر فقراً والأكثر سوءًا في الحكم على مستوى العالم، وعلل ذلك بمتلازمة الارتباط

بين البلدان النامية ذات الأداء الضعيف وما تشهده من الكوارث الإنسانية، الهجرة الجماعية، التدهور البيئي، عدم الاستقرار الإقليمي، انعدام أمن الطاقة الأوبئة العالمية الجريمة الدولية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالطبع الإرهاب العابر للحدود. ويصف باتريك مثل هذه الدول بأنها دول جوار سيئة Bad Neighbors ذلك لأن الصراع العنيف وحالات الطوارئ المعقدة غالبًا ما تنتشر عبر حدود الدول الضعيفة والفاشلة المليئة بالثغرات ، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي لدول الجوار، فمتى انهارت هياكل الدولة وأصبحت حدودها سهلة الاختراق غالبًا ما تصدر هذه البلدان العنف واللاجئين وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي إلى الدول المجاورة لها، ويتضاعف هذا الخطر عندما تكون الدول المتاخمة لها بلدان ذات خصائص مماثلة ومن ثم تكون أكثر عرضة لمخاطر الانزلاق في الصراع، وتنبع أهمية هذه الدراسة فيما قدمه باتريك من خارطة طريق او توصيات لصانعي السياسات لتبني استراتيجية أكثر فعالية تجاه الدول الضعيفة أو الفاشلة تتمثل في عدة فرضيات وهي، أولاً التمييز بين قدرة الدولة والإرادة كمحددات للحكم الرشيد، ويشير إلى أن البلدان التي تفتقر إلى القدرة والإرادة على حد سواء للحكم الرشيد هي البلدان الأكثر انتاجًا للتهديدات عبر الوطنية. الفرضية الثانية تقوم على اختبار الفجوات الوظيفية الاربع التي تعاني منها الدول الضعيفة (قدرتها على توفير الأمن المادي، والمؤسسات السياسية الشرعية، والإدارة الاقتصادية الفعالة، أو الرعاية الاجتماعية الأساسية) وعلاقاتها بالتهديدات عبر الوطنية، وهذه الفرضية تتطلب تجزئة قوة الدولة إلى عناصرها الأساسية واختبار ما إذا كانت الفجوات في هذه المجالات ترتبط بالتهديدات ذات الصلة، كالتنبؤ بافتراض أن الدول الأكثر ارتباطاً بتهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية سوف تعاني من أوجه قصور في القدرات الأمنية والسياسية على سبيل المثال، وأخيرًا اختبار ما إذا كان الانتشار عبر الوطني للتهديدات من الممكن أن يأتي من دول قوية ظاهريًا بيد أنها تمتلك ما أسماه بالثغرات السيادية الحرجة sovereignty holes والتي توفر وصولاً سهلاً إلى وسائل النقل والاتصالات والبنية التحتية المالية للاقتصاد العالمي، والتي من الممكن أن تستهدفها الجهات الخارجية، وخلصت نتائج هذه الدراسة أنه انطلاقاً من هذه الفرضيات يتمكن واضعو السياسات من تبني إستراتيجية أكثر فاعلية لمواجهة التهديدات البازغة عن الدول الضعيفة والفاشلة ذات الخصائص المختلفة.

2- Ray Takeyh and Nikolas K. Gvosdev, “Do Terrorist Networks Need a Home?” The Center for Strategic and International Studies and the

Massachusetts Institute of Technology, the Washington Quarterly, summer 2002.

تنهض دراسة كل من رأي تاكيه ونيكولاس جفوسديف حول طرح تساؤل رئيسي وهو لماذا تحتاج الشبكات الإرهابية إلى دولٍ فاشلة؟ ويمكن أن نصيغ هذا التساؤل بشكل آخر ما الذي تمتلكه الدول الفاشلة من عوامل الجذب للمنظمات الإرهابية؟ خلال هذه الدراسة طرح الكاتبان عددًا من الأسباب المفسرة لذلك تتمثل في أولاً توفر هذه الدول الفاشلة الفرصة المثلى للمنظمات الإرهابية للاستحواذ على الأرض لاستيعاب مجمعات التدريب لعناصر تلك المنظمات، ومستودعات الأسلحة، وغيرها من العوامل اللوجيستية التي تمكنها من البقاء، ثانياً تتسم هذه الدول بقدرات ضعيفة أو غير موجودة في مجال إنفاذ القانون، ثالثاً يتسبب ضعف هيكل الدولة في تمكين الجماعات الإرهابية من استخدام موارِدهم ومنظماتِهم لملء الفراغ الذي خلّفه انهيار سلطة الدولة الرسمية والمجتمع المدني، وأخيرًا لما لديها من قشرة من السيادة التي تمنع الدول الأخرى لا سيما الدول الأقوى من اتخاذ تدابير مضادة فعالة ضدها، ومن ثم فإن الجماعات الإرهابية اليوم ليست بحاجة إلى دولٍ قوية بل تسعى دائمًا إلى دولٍ ضعيفة حتى تتمكن من البقاء. وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن الضعف المستمر للدول سيكون عائقاً رئيسياً أمام سبل تقويض الإرهاب مما يتطلب بناء دُول حقيقية، مما يفرض على المجتمع الدولي مهام تتمثل أولاً في إعادة تأهيل الدول الفاشلة/الهشة من خلال المساعدة في إعادة البناء السريع للبنية التحتية الأساسية للمجتمع كنظم الرعاية الصحية وغيرها، والأهم إعادة بناء أسس الحياة المجتمعية – المنظمات الدينية والمدارس ووسائل الإعلام –حتى لا تقع ضحية للقوى المتطرفة، على أن تكون إعادة بناء هذه المؤسسات مُعزز باستثمارات طويلة الأجل وذلك لأن الإرهاب سيظل إشكالية طالما لا زال الناس ساخطون. المهمة الثانية تتمثل في تقديم المساعدة العسكرية والأمنية الفعالة واعتبرت الدراسة أن تقوية الدول في جميع أنحاء العالم تمنع الخلايا الإرهابية المتناثرة من التحول إلى شبكة قوية ذات امتداد عالمي. حيث يُظهر التاريخ الحديث أن حركات التمرد الضعيفة والمعزولة نسبيًا أصبحت أكثر فعالية بمجرد اعتمادها على شبكة دولية لتزويدها المستمر بالمجندين والأموال والمعدات المنسقة والمرسلة من القواعد الموجودة في الدول الفاشلة/الهشة، ومن ثم فإن أفضل وسائل إضعاف شبكات الإرهاب الدولي هي الأنظمة الفعالة التي تراقب حدودها وتراقب أراضيها.

واستكمالاً للدراسات العلمية القيّمة المشار إليها أعلاه المعنيّة بتحليل الأسباب الكامنة للصراع، استنادًا على مفاهيم وأطر نظرية ومنهاجية برزت بشكل واضح في الغرب، تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل أسباب بزوغ الجماعات الإرهابية الأفريقية المعاصرة في سياق الفضاءات غير الخاضعة للحكم، ذلك لأهمية تقديم مراجعة نظرية حول اساليب تحليل الصراع وتطبيقاتها، والتي أضحت أمرًا ضروريًا، في وقت بدأ فيه العديد من الباحثين في مجال منع وقوع الصراع العنيف وإدارته في السياق الافريقي في تَبَني مفاهيم وأطر تفسيرية مستحدثه استجابةً لفهم حالات عدم الاستقرار في القارة وتطويرها.

خطة البحث

المبحث الأول: الفضاءات غير الخاضعة للحكم وصلتها بضعف الدولة

- نحو تحديد مفهوم الفضاءات غير الخاضعة للحكم وعلاقته بضعف الدولة وانتشار الإرهاب.
- مظاهر ضعف الدولة في كل من أوغندا ونيجيريا ذات الصلة بالتمرد.

المبحث الثاني: نشأة حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام في سياق ضعف الدولة

- سياق ونشأة كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام
- الفضاءات غير الخاضعة للحكم وبقاء كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

المبحث الأول

الفضاءات غير الخاضعة للحكم وصلتها بضعف الدولة

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم يُنظر إلى المشاكل الإنسانية المرتبطة بمظاهر ضعف/فشل الدولة بأنها ذات أهمية استراتيجية أو أمنية كبرى، بيد أن أحداث 11 سبتمبر قدمت دليلاً على وجود صلة بين ضعف أو فشل الدول والتهديدات العابرة للحدود ومن بينها الإرهاب في المقام الأول (The link between 'ungoverned spaces' and terrorism: myth or reality,1)، ومن ثم أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن التهديدات الأمنية الكبري يمكن أن تنبع من الفضاءات الضعيفة والفاشلة وغير الخاضعة للحكم. وهذا ما وصفه باتريك كرونين (M. Cronin, 2009) في كتابه "التقييم الاستراتيجي العالمي لعام 2009: الدور الأمني لأمريكا في عالم متغير" بأن الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم لا يجب أن ينظر إليها باعتبارها مناطق معزولة وعرة التضاريس لا تستطيع الحكومات الوصول إليها وفرض السيطرة الكاملة عليها، كما أنها لا توجد فقط

في الدول الهشة والضعيفة ولكن توجد في الأحياء الفقيرة المأهولة بالمهاجرين، والمناطق الحدودية التي يتعذر الوصول إليها حتى في الدول التي تخضع للحكم الجيد، وكذا المناطق المتنازع عليها تسهم هي الأخرى في تمكين الجماعات العنيفة من البقاء وإعادة تنظيم وتجنيد وتدريب أنفسهم، وشن المزيد من الهجمات ضد المصالح الأمريكية في الخارج، وكذلك تصدير الخلايا الإرهابية. وفي هذا السياق جادل كل من كلونان وترينكوناس Clunan&Trinkuna بأن الإرهاب "لا يهدد الأمن العالمي فحسب، بل يقوض أيضًا مبادئ الحكم الرشيد في النظام الدولي على المدي الطويل، وكذلك احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون"، كما يؤدي إلى تدفق المزيد من اللاجئين والنازحين داخليًا، وازدهار الشبكات الإجرامية المرتبطة بمختلف الأطراف المتحاربة في مثل تلك الصراعات (Abasa, 2015, 2:3)ومنذ عام 2003 تحديدًا أفاد مدير جهاز التهديدات العالمية التابع للاستخبارات المركزية الأمريكية أن التهديد الذي تشكله " الفضاءات أو مساحات المناطق غير الخاضعة للحكم الخارجة عن القانون، أصبح يتطلب مستوى ثابتًا من التدقيق". ومنذ العقد الماضي أصبح اصطلاح " الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم" عنصرًا أساسيًا في المعجم الأمني لواضعي السياسات والعديد من المحللين والباحثين، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإرهاب و'الملاذات الآمنة 'للإرهابيين والتهديدات الأمنية الناشئة (Raleigh and Dowd, 2013, 1).

على ضوء ما سبق يتناول هذا المبحث محورين يهتم الأول بالإشارة إلى اشكالية تحديد مفهوم الفضاءات غير الخاضعة للحكم وكذلك علاقته بضعف الدولة والإرهاب، ويناقش المحور الثاني مظاهر ضعف الدولة في كل من أوغندا ونيجيريا ذات الصلة بالتمرد في الأماكن الهامشية.

أولا: تحديد مفهوم الفضاءات غير الخاضعة للحكم وعلاقته بضعف الدولة وانتشار الارهاب

أشار كل من كلونان وترينكوناس في كتابهما" الفضاءات غير الخاضعة للحكم: بدائل لسلطة الدولة في عصر السيادة اللينة" (see: L. Clunan and A. Trinkunas, 2010)إلى أنه لا يمكن للمرء الحديث عن المساحات غير الخاضعة للحكم دون الحديث عن الدول الفاشلة، ويعرّفون الفضاءات/ المساحات غير الخاضعة للحكم "بأنها مناطق اجتماعية وسياسية واقتصادية لا تملك الدول سيطرة فعالة عليها، والتي يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية استغلالها لتجنب مراقبة الدولة وتقويض سيادتها"(Abasa, 2015,1) . وعليه اعتبر كل من كلونان وترينكوناس تلك الفضاءات

بأنها نتاج لضعف الدولة، وهذه الرؤية تتفق مع رؤية لوسيان باي حول الأزمات التي تعاني منها دول العالم الثالث ومنها أزمة التغلغل ويقصد بها عدم القدرة على التواجد الفعال للحكومات المركزية وسريان كافة قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة. (أحمد وهبان، 2010، 17-18).

وفي سياق متصل بذلك حددت بعض الدراسات ذات الصلة المعنية بدراسة هذه الظاهرة سمتين أساسيتين لفهم التداعيات والعواقب الأمنية المحتملة لضعف/فشل الدولة وهي:

1- عدم القدرة أو الرغبة في توفير المنافع السياسية الأساسية المرتبطة بالدولة (الأمن المادي، والمؤسسات السياسية المشروعة، والإدارة الاقتصادية، والرعاية الاجتماعية).

2- ما يسمى "الفضاء غير الخاضع للحكم" الذي يمكن أن ينتج عن ضعف الدولة، وهذا يشير إلى كل المساحات من الأراضي التي تكون فيها سيادة الدولة الفعلية وسيطرتها إما غائبة جزئيًا (كالنظام القضائي) أو كلياً بحيث تكون مؤسسات الدولة الرسمية وآلية إنفاذ سيادة القانون، لا تطبق في هذه المناطق على الإطلاق. (The link between 'ungoverned spaces' and terrorism, 1)

وذهب كل من رالي ودود إلى أبعد من ذلك وجادلا بأن المصطلحين "فشل" و "غير خاضع للحكم" أصبحا متشابهين ومترادفين إلى حد بعيد في إشارة إلى تلك الدول التي تتجنب المسؤولية عن العمليات الجيوسياسية والاقتصادية التي تحدث داخل هذه الفضاءات/المساحات التي تقع ضمن حدودها السيادية، واعتبرا أن مصطلح الفضاءات غير الخاضعة للحكم يشير "إلى كل الأراضي المادية والفضاء السياسي غير المادي الذي يفتقر إلى سيادة الدولة وسيطرتها الفعالة" (Raleigh and Dowd, 2013, 1)

وتباعاً قدمت الأدبيات المختلفة تعريفات عديدة للفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم "بأنها مناطق تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات وبالتالي تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار، وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها أرض خصبة تحتضن المنظمات الإرهابية التي تزدهر في إطارها، فضلاً عن إيواء الشبكات الإجرامية، والمهاجرين غير الشرعيين" (Igwe,2021) وتقدم فوائد جمة للفواعل العنيفة غير الحكومية/ ومنها الجماعات الإرهابية بما يعرف بتوفير "الملاذات الآمنة" التي تتيح للإرهابيين العديد من المزايا اللوجيستية الأخرى كالتخطيط والتدريب والتلقين وتأمين الوصول إلى الأسلحة والمعدات والقدرة على الانخراط في التهريب غير المشروع كمصدر من مصادر الدخل كما تستخدمها هذه الجماعات كمناطق عبور (the link between 'ungoverned spaces' and terrorism, 1)

ورغم المحاولات البحثية الرامية لتحديد هذا الاصطلاح إلا أنه لا يزال موضع خلاف بين بعض الباحثين حول دقته من ناحية، وعلاقته بالإرهاب من ناحية أخرى، مرجعين ذلك لعدة أسباب:

- أنه مفهوم يتسم بالشمولية لا يعكس بدقة الاختلافات الكبيرة فيما بين الدول وداخلها.
- مفهوم يتمحور حول الدولة، أي أنه يفترض أن الدول هي وحدها مناط الحكم وأنه لا يوجد أي شكل آخر من أشكال الحكم، كما يفترض وجود فراغ في المناطق التي قد تكون سلطة الدولة فيها محدودة، بيد أن جميع المناطق تخضع دوما للحكم بطريقة ما، كأن تكون خاضعة لضعف الحكم، أو سوء الإدارة، ومن ثم فهذا الاصطلاح يخلق وهمًا بوجود فراغ في المناطق التي قد تكون فيها سلطة الدولة محدودة.
- لا يعكس الممارسات الفعلية الأخرى من السلطة والحكم، كالقبلية أو الطائفية أو العشائرية، لهذا اقترح بعض العلماء استخدام مفهوم "الفضاءات ذات الحكم البديل" alternatively governed spaces باعتباره وصفاً أكثر دقة لأشكال الحكم المختلفة التي يمكن تحديدها في أجزاء كثيرة من العالم.
- يفترض أن الأشخاص المقيمين في هذه المناطق "غير الخاضعة للحكم" هم أكثر عرضة للانخراط في أشكال العنف، في حين أن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى وجود صلة بين امتداد سلطة الدولة وذيوع أنواع مختلفة من الحكم والإرهاب، كما أنه ليس من المؤكد أن يكون "الفضاء غير الخاضع للحكم" هو مركز الجماعات الإرهابية، خاصة وأن الجهات الفاعلة العنيفة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية لا تحتاج دائماً إلى تلك الفضاءات "غير خاضعة للحكم" حتى يكون لها تأثير حقيقي، فقد تكون هذه المناطق مفيدة فقط لمرحلة زمنية معينة.
- يركز المفهوم على الدول "الضعيفة"/"الفاشلة"، وليس الشروط التي قد توفرها أحيانًا الدول "القوية" لنمو بزوغ الجماعات الإرهابية– فمن المرجح أن تكون الدول التي تتمتع ببنية مالية ولوجستية واتصالات ونقل وخدمات مصرفية أكثر جاذبية لمجموعة إرهابية من مساحات غير متطورة(the link between 'ungoverned spaces' and terrorism, 1:2) في هذا الصدد جادل كل من Trinkunas و Clunan بأنه عند تحليل الفضاءات غير الخاضعة للحكم لا ينبغي أن تقتصر على الدول الفاشلة وحدها، بل يجب مراعاة أن عنصر الافتقار إلى السيادة الفعالة أيضا يمكن أن يتحقق في الدول المنظمة والقوية مثل المناطق الحدودية والمدن الداخلية

للولايات المتحدة، وضواحي فرنسا التي تميل إلى إيواء المجرمين (Raleigh and Dowd, 2013, 1).

يشير ما سبق تبيانه إلى وجود آراء متعارضة بين العلماء والباحثين حول ما تُشكله هذه الفضاءات غير الخاضعة للحكم؛ بعض هذه الآراء تدحض افتراضات وجود الظاهرة وتتساءل عما إذا كان هناك ما يسمى بالفضاء غير الخاضع للحكم على الإطلاق معللة ذلك بوجود أنماط أخرى من الحكم البديل، ومع وجاهة هذه الآراء ومع التسليم بصحة الافتراض أنه حيثما توجد فجوة في السلطة سيحاول شكل آخر من أشكال السلطة سدها، وهذا الخط الفكري يقودنا إلى أنه لا يوجد غياب فعلي للسيطرة على الفضاء/الإقليم ، بيد أنه لأغراض هذا البحث فان استخدم مصطلح الفضاء غير الخاضع للحكم يأتي فقط في سياق متمركز حول الدولة، للإشارة إلى كافة الأراضي التي تدخل ضمن نطاق الحدود السيادية للدول ولا تملك سيطرة فعالة عليها.

على ضوء تناول المفهوم يمكننا طرح تساؤل حول العلاقة الارتباطية بين الفضاءات غير الخاضعة للحكم وانتشار الإرهاب، وبالأحرى كيف ساهمت هذه الفضاءات في بقاء الجماعات الإرهابية لا سيما في أفريقيا؟ خاصة وأن هذا الاصطلاح أي "الفضاء غير الخاضع للحكم" أصبح يسود مناقشة التهديدات الأمنية العالمية، ويسيطر على التحليل والمقاربات السياسية في أفريقيا على وجه الخصوص (Raleigh and Dowd, 2013, 1).

في هذا السياق قدمت العديد من الأدبيات السياسية، العوامل التي ساعدت على نمو وازدهار الجماعات الإرهابية في أفريقيا، على سبيل المثال حدد روبرت فيلدمان هذه العوامل في؛ ارتفاع أعداد الشباب العاطلين عن العمل الذين من المحتمل أن يقعوا فريسة للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، والحدود المصطنعة التي تفتقر إلى الحماية، وانتشار الأسلحة بسبب كثرة الصراعات، وسوء الحكم والإدارة الأفريقية، ثقافة العنف، المصالح الخاصة التي يمكن تحقيقها وراء نشوب الصراعات، والتدهور البيئي، وغيرها (L. Feldman, 2009, 355:372)، كما اهتمت بعض الدراسات بتقديم تفسيرات سياقية فيما يتعلق بالفضاءات غير الخاضعة للحكم وأسباب جذب بعض هذه المناطق للجماعات الإرهابية– أي في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحرمان السياسي، والفقر، والتهميش الاجتماعي– فقد قدم مشروع بحثي برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى تتبع الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في إفريقيا، حيث تمت مقابلة أكثر من 350 متطرفًا ممن تم القبض عليهم

من نيجيريا وأوغندا والصومال والنيجر والكاميرون وكينيا، مثلت استجاباتهم جميعًا أنهم لم يتأثروا بالمذاهب الدينية للجماعات المتطرفة التي انتموا إليها، بل كانوا متحمسين بسبب "التجربة الطويلة من الحرمان". وزعموا أنهم لم يتلقوا أي مساهمات حكومية إيجابية للحد من حالة الفقر، أو تلقوا خدمات أساسية من قبل الدولة فيما يتعلق بالتعليم أو الصحة، بل اعتبروا أنفسهم ضحايا للدولة الفاشلة، واعتبرت الدراسة أن المناطق المهمشة التي يقطنون فيها كانت بمثابة بيئة مواتية مكنت الإرهابيين من استغلال وتجنيد قاطنيها، كما أشارت تلك الدراسة أن 78% من هؤلاء المتطرفين لا يثقون في المناصب السياسية أو الشرطية أو بالمؤسسات العسكرية [1] (Sunday Ojo, 2020,82) وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع التفسير الدينامي الذي قدمه تاليور (see: J. Taylor, 2016, 5:15) للمناطق أو الفضاءات غير الخاضعة للحكم بأنها " مكان تكون فيه الدولة أو الحكومة المركزية غير قادرة أو غير راغبة في بسط سيطرتها أو حكمها بفعالية، أو التأثير على السكان المحليين، بسبب عدم كفاية الإرادة السياسية، أو لوجود ثغرات في الشرعية، أو بسبب انتشار الصراع، وينبغي افتراض أن تشمل المناطق غير الخاضعة للحكم المناطق التي تعانى من سوء الحكم والمتنازع عليها والقابلة للاستغلال" (Sunday Ojo, 2020, 82).

ومن ثم فالمناطق غير الخاضعة للحكم هي مناطق مدفوعة بالصراع المستمر كمناطق شمال نيجيريا، والصومال وشمال أوغندا في مرحلة التسعينيات، وعلى الرغم من أن اصطلاح الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم يشار إليه من الناحية الافتراضية أو نظريًا بأنها مناطق غير محكومة، إلا أنها مساحات يتم التحكم فيها بطريقة مختلفة كالتي يكون بها وجود حكومي مجزأ أو تدار بشكل سيئ من قبل السلطات الرسمية القائمة، مما يشكل مخاطر أمنية على الدولة كالإرهاب والأنشطة الإجرامية التي تعد نواتج ثانوية للأماكن غير الخاضعة للحكم (Sunday Ojo, 2020, 82:83) علاوة على ذلك؛ تجدر الإشارة إلى أن الفضاءات غير الخاضعة للحكم تعد هي الأخرى نتاجاً ثانويًا للقرارات السياسية التي تتخذها بعض قادة الدول الذين تركوا إدارة هذه المناطق لشبكات غير رسمية، حيث سمح غياب مؤسسات الدولة الرسمية إلى استبدالها بصروح غير رسمية فرضت سيطرتها داخل هذه المناطق، وحين تكون سلطة الدولة مفقودة تميل الجهات الفاعلة غير الحكومية

[1] وفقا لدراسة UNDP المشار إليها خلصت النتائج إلى أنه يتم إيصال الأيديولوجية الكامنة وراء التطرف العنيف باستراتيجية تسويق مرنة، حيث تصمم الجماعات المتطرفة رسالتها لتتناسب مع المجندين المحتملين، فالنسبة للعاطلين عن العمل أو الفقراء، فإنهم يعرضون عليهم وظائف بأجر، اما بالنسبة للأقليات الإثنية والدينية المهمشة يدفعوهم إلى الانتصاف من خلال اللجوء للعنف، وتتغير الإيديولوجية تبعاً لاستغلال نقاط الضعف المختلفة للمجندين المستهدفين.

كالمتمردين وغيرهم إلى إقامة سلطة موازية، هذا الأمر أوجد جهات فاعلة مزدوجة الدولة وغير الدولة داخل نفس الإقليم (Sunday Ojo, 2020, 83).

هذا التفسير يتطابق مع المشهد الأفريقي، فغالبية حركات التمرد الرئيسية الحالية في القارة الأفريقية، كحركة جيش الرب للمقاومة (LRA)، وحركة الشباب في الصومال، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا والحركات المسلحة في مالي وفي أفريقيا الوسطي وغيرها، جميع هذه الحركات تمكنت من البقاء والصعود بسبب نشأتها وتواجدها في مثل هذه الفضاءات في مناطق عملياتها العسكرية والتي مَكّنت هذه الجماعات من نشر أيديولوجياتها المتطرفة (Abasa, 2015, 1)

ومن ثم أضحت مشكلة الفضاءات غير الخاضعة للحكم تلعب دورًا مركزيًا في تحليل أسباب استمرار الصراع في أفريقيا، وحظت باهتمام العديد من العلماء وتم تناولها تحت مسمى الملاذ الآمن، حيث أشارت كل من إليزابيث أرسينولت وتريشيا بيكون Elizabeth Arsenault and Tricia Bacon إلى الفضاءات غير الخاضعة للحكم بأنها "ملاذات آمنة"، كما عرف ريم كورتيويغ Rem Korteweg ملاذات الإرهابيين في كتابه "الثقوب السوداء" على أنها "المناطق التي تكون فيها المنظمات المسلحة غير الحكومية قادرة على القيام بأنشطة لدعم العمليات الإرهابية" بينما عرفتها كريستيانا كيتنر Cristiana C.B. Kittner باعتبارها "مساحات جغرافية يتمكن الإرهابيون الإسلاميون فيها من إنشاء منظمة وقاعدة عمليات بنجاح للقيام بأنشطتهم". بالتالي فالملاذات هي "أماكن يمكن للجماعات الإرهابية العمل فيها دون خوف من الانتقام أو الضغط من الحكومات لمكافحة الإرهاب" (Abasa, 2015, 7:8).

وحسب التفسير الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية لتلك الظاهرة بأنها "بيئة لا تحكمها الدولة أو الحكومة المركزية بشكل فعال أو غير محكومة أو غير خاضعة لسيطرة الدولة أو الحكومة المركزية نتيجة للصراع أو العنف، أو لعدم كفاية القدرة على الحكم". وعلاوة على ذلك فندت وزارة الدفاع الأمريكية عددا من العوامل التي جعلت هذه الفضاءات أرضًا خصبة لقطاع الطرق والمجرمين والشبكات الإرهابية، كالبُعد الجغرافي، وذيوع الأعمال غير المشروعة كالقرصنة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، والخدمات المصرفية غير الرسمية وغيرها.(Sunday Ojo, 2020, 83) ويمكن

رصد المؤشرات التي جعلت من المناطق غير الخاضعة للحكم أكثر جذبا للجهات الفاعلة من غير الدول كالمتطرفين فيما يلي(Sunday Ojo, 2020, 84) .

- الافتقار إلى البنية التحتية التي تربطها بمركز الدولة.
- وجود مجموعات مسلحة وشبكات إجرامية مرتبطة بمنظمات إرهابية.
- الوصول إلى الأسلحة والذخائر عبر الحدود المليئة بالثغرات.
- القدرة على التفاعل مع بعض الجهات الخارجية.

ومن أمثلة تلك المناطق في نيجيريا توجد؛ غابات سامبيسا التي تضم مخيمات جماعة بوكو حرام، غابات كويامبانا وأجا Kwiambana and Ajjah في زامفارا حيث توجد مخابئ قطاع الطرق، وغابات بيرنين كوجو Birnin Kogo في ولاية كاتسينا Katsina التي تضم معسكرات الرعاة، وغابات جوما Guma بين ولايتي بينوي ونصاراوا Benue and Nassarawa وتعد ملاذات للخاطفين، ومنطقة دلتا النيجر التي تضم معسكرات المسلحين، وهذه المناطق القليلة والمتباعدة كانت موجودة منذ أمد طويل تم تجاهلها ولم تلفت انتباه الحكومات المحلية النيجيرية المتعاقبة، ولا الجهات الفاعلة الدولية إلا عندما يُنظر إليها كتهديدات أمنية محضة (Igwe,2021) .

أوغندا لديها أيضًا مثل هذه المناطق الحدودية غير الخاضعة للحكم، التي تسببت في عدم الاستقرار الداخلي في البلاد، ومكنت قوى التمرد كحركة جيش الرب للمقاومة من البقاء– وتعد هذه الحركة واحدة من اخطر حركات التمرد الافريقية المعاصرة أطولها امداً بدأت تمردها منذ عام 1986 حتى يومنا هذا– والحقيقة أن الموقع الجغرافي لأوغندا مثل تحدياً للقضاء على مثل هذه الجماعة المسلحة، فإلى جانب مسامية الحدود في منطقة البحيرات التي ساهمت في تمدد الجماعة الإرهابية لتعمل في دولة السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، تسبب أيضًا الانهيار الأمني وعدم السيطرة على مناطق شاسعة في تلك البلدان التي ابتليت جميعها بالصراعات المسلحة المطولة/الممتدة في نمو وبقاء هذه الحركة، ومن ثم يمكن القول أن الفضاءات غير الخاضعة للحكم في أوغندا وحولها مثلت تحديًا أمنيًا خاصةً في احتواء تمرد حركة جيش الرب للمقاومة (Abasa, 2015,1:2) .

ثانياً: مظاهر ضعف الدولة في كل من أوغندا ونيجيريا ذات الصلة بالتمرد

وفقًا لروتبرج Rotberg تضعف وتفشل الدولة القومية التي تعاني من العنف الداخلي، عندما تصبح غير قادرة على توفير الأمن والسلع السياسية لمواطنيها – وتشمل هذه المنافع السياسية، الأمن والتعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وفرص العمل وضمان فرض القانون والنظام– وبمجرد انتهاك الدولة لإلتزاماتها تجاه مواطنيها، فإنها تفقد شرعيتها لصالح المتمردين الذين يتلخص طموحهم الرئيسي في الإطاحة بالحكومات القائمة من خلال الاستعانة بمجموعة من التكتيكات العنيفة وغير العنيفة لكسب تأييد المواطنين المظلومين (Babalola,2013,17)، في هذا الاطار أيضًا جادل Adibe أن الإحباط الناجم لدي المواطنين عن عوامل؛ الفقر المدقع والبطالة وفساد النخبة يتسبب في ممارسة العدوان، ويدفع أولئك الذين يشعرون بالاغتراب والسخط في إيجاد ملاذ في مجموعاتهم الدينية ومن ثم يتم التلاعب بهم لشن تمرد ضد الدولة (Babalola,2013,17)، وفي الحالتين محل الدراسة، عززت ظروف عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين السكان المظالم التي تمت الاستعانة بها لتعبئة العنف، حيث يشترك شمال أوغندا وشمال نيجيريا خبرات من التخلف الإقليمي ومستويات من الفقر تعد الأعلى مقارنة بسكان الجنوب ويشهد التحليل الجغرافي للعنف من قبل كلا الجماعتين على تركز الصراع في هذه المناطق التي تتميز بالفقر الحاد وعدم المساواة (Dowd and Drury,2017,141) ، ويمكن من خلال رصد بعض المؤشرات الإحصائية التعرف على مظاهر الضعف والتهميش الاجتماعي والاقتصادي التي ساهمت في إحداث العنف في البلدين محل الدراسة.

نرصد أولاً حالة أوغندا: تعد الطبيعة الضعيفة وغير المستقرة للدولة الأوغندية أحد أهم العوامل الرئيسية للمظالم التي عانى منها سكان الإقليم الشمالي من أوغندا، فالانتفاضات المتزامنة التي وقعت في منطقة كيسو في شرق أوغندا، ومنطقة آشولي في عام 1987 نتجت عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي لطالما كانت تعانيها منطقة الشمال، والذي برهن على مدى فشل وضعف الدولة في تزويد مواطنيها بالسلع السياسية والخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، بيد أن الأعمال الوحشية العدائية التي ارتكبت من قبل حركة المقاومة الوطنية/جيش المقاومة الوطنية ضد السكان المدنيين فاقمت من السخط العام، وفقدت خلالها حكومة جيش المقاومة شرعيتها بسبب فشلها في تحمل مسؤوليتها عن حماية مواطنيها. هذا الفشل الحكومي –لاسيما في حماية المواطنين– أوجد فراغاً ساعد على أن يملأه لاعبين آخرين، قد يكونوا إما سياسيين انتهازيين

أو عصابات إجرامية، أو مسلحين يسعون للحصول على السلطة السياسية أو من أجل النهب، في تلك الظروف برز جوزيف كوني الزعيم الروحي لحركة جيش الرب للمقاومة بعد اتفاقية أديس أبابا لعام 1988- بين حكومة الرئيس موسيفيني والجناح السياسي للجيش الشعبي الديمقراطي الأوغندي- وبدأ بتحدي السلطات الحكومية والطعن في شرعيتها كنتاج للتاريخ السياسي المضطرب الذي شهدته أوغندا(لاتيكو، 2017، 90:91) ولفهم الأسباب البنيوية للصراع يمكن أن نلقى الضوء على الأسباب الوثيقة الصلة بضعف الدولة.

1- **الفقر والتهميش الاقتصادي:** ظلت منطقة شمال أوغندا مهمشة اقتصادياً إلى حد بعيد، على الرغم من أن القيادات السياسية العليا التي حكمت أوغندا طيلة الفترة الممتدة ما بين عامي 1962 و 1985كانت منحدرة من تلك المنطقة. الأمر الذي يتضح بشكل كبير عند مقارنة منطقة شرق وشمال أوغندا وغيرها من المناطق الواقعة في وسط وغرب أوغندا، ما يعكس حالة من انعدام التوازن بين مستويات التنمية الاقتصادية والاستثمارية بين هذين الإقليمين، ونجم عن هذا التهميش، المتعمد أو غير المتعمد، درجة أكبر من الفقر في الشمال. ويجادل لاتيكو بأن الفقر في بعض الأحيان يعد "عامل تصعيد يؤدي الى الاستياء في المجتمع، وإن دوره في الصراع في شمال أوغندا يعد جزءاً لا يتجزأ من العوامل البنيوية الكامنة للصراع" (لاتيكو،2017، 90). فقد عانت أوغندا من تفاوتات إقليمية متزايدة وهذا ما تشير اليه الإحصائيات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوغندي منذ التسعينيات أن الأجزاء الشمالية والشرقية من أوغندا لديها نسبة فقر تعد الأعلى مقارنة ببقية البلاد، فقد سجلت المنطقة الشمالية بين عامي 1999-2000 ما نسبته 46.2% غير أنها انخفضت في عامي 2012-2013 إلى ما يقرب من 43.7% من إجمالي نسبة الفقر في البلاد، وسجلت في عامي 2016-2017 ما نسبته 32.5% بناءً على خط الفقر الوطني الذي يُعزي ارتفاع معدل الفقر في شمال أوغندا إلى الحرب الأهلية في الشمال، بيد أنه لا يزال معظم الفقر مركّزًا في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد، رغم أن تلك المنطقة أصبح يسودها السلام الآن بعد مرور أكثر من عقدين على الحرب الأهلية بين الحكومة ومتمردي جيش الرب للمقاومة (Owori, October 2020, 8:9)

2- **البطالة:** عامل آخر هام قد يدفع بأوساط الشباب إلى العنف لتحقيق المكاسب الاقتصادية (لاتيكو،90،2017) وقد أظهرت نتائج الدراسات المعدة من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في إطار مشروع تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار في سكان الأحياء الفقيرة (SSCoS) التي تغطي عدة مناطق من العاصمة الأوغندية كامبالا أن الفقر والبطالة هما أكبر المساهمين في انعدام التماسك الاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الصراع والتطرف في الأحياء الفقيرة، هدفت تلك الدراسة إلى تحديد دوافع الصراع والتطرف المحتمل في أوغندا وبيّنت أن أكثر سكان العشوائيات ضعفاً هم من فئة الشباب المعرضين بشكل خاص لمخاطر المشاركة في أعمال العنف (Poverty and Unemployment Major Causes of Conflict in Ugandan Slums – Study Kampala, April, 2017).

ثانياً حالة نيجيريا: تعد حالة نيجيريا مماثلة لسابقتها حيث أدت التفاوتات المتنامية والافتقار إلى الاحتياجات الأساسية وسوء الحكم وفشل الدولة إلى توفير أرضٍ خصبة للقتال وعدم الاستقرار اللاحق في البلاد، ونتاجًا لذلك تحديدًا في عام 2007 بدأ محمد يوسف مؤسس جماعة بوكو حرام في خطاباته الوعظية إلى إعلان ازدرائه للنظام السياسي والاقتصادي غير العادل في نيجيريا، وأعلن أن هذا الظلم الاجتماعي الذي تمارسه النخب الحاكمة ناتج عن "سوء إدارة الثروة الجماعية للأمة" [1] ومن ثم لاقت أيديولوجيا يوسف نجاحًا وقدرة على خلق التعبئة الاجتماعية، ونجحت في استغلال الإحباطات المجتمعية لتعزيز معتقداتها (Moss,2018,43:44) لذا فسر العديد من المحللين أن مناصري جماعة بوكو حرام تمثل غالبية النيجيريين المهمشين المحرومين من المرافق السوسيواقتصادية مثل المدارس والمستشفيات والطرق الجيدة وغيرها(Babalola,2013,17) وهناك مجموعة من العوامل التفسيرية التي تعزي بزوغ هذا التمرد إلى التهميش الاقتصادي بين شمال نيجيريا وجنوبها المتمثل في الفقر المستوطن، وتردي التعليم والبطالة، والتوزيع غير العادل للثروة النفطية.

1- **الفقر والاحباط الاجتماعي:** من العوامل الحاسمة وراء بزوغ جماعة بوكو حرام هو الفقر المدقع والحرمان الذي يعاني منه المسلمون شمال نيجيريا، ورُغم أن الاقتصاد النيجيري تمتع بعقد من

[1] يتوافق هذا التفسير مع ما عبر عنه رئيس مؤتمر الحقوق المدنية في نيجيريا في خطابه الذي القاه عام 2011 بقوله " لقد استفاد يوسف من الإخفاقات المتمثلة من تردي نظامنا التعليمي، والإضرابات المستمرة، والأنشطة الدينية، والقيادة غير المسؤولة، والبطالة، والفقر، والفساد، وانعدام الأمن، مستشهداً بآيات من القرآن واقوال النبي، لذا رأى الشباب فيه أنه القائد الذي سينقذهم من الحقد إلى أرض الميعاد".

النمو بمتوسط 7% سنويًا(Meagher,2014,1) إلا أن الحالة النيجيرية عكست تناقضا واضحًا فبعد أن قفز اقتصادها ليحتل المرتبة الأولى على مستوى القارة متجاوزةً أحيانًا اقتصاد كل من جنوب أفريقيا ومصر(محمد عبد الكريم أحمد،130، 2017)، ظل يعيش أكثر من 73% من السكان في حالة فقر مدقع، ويحتوي شمال نيجيريا على غالبية إجمالي أعداد الفقراء في الدولة(Moss,2018,44) فطبيعة هذا النمو أدت إلى تفاقم أنماط عدم المساواة الإقليمية والانقسامات الاجتماعية القائمة بين الشمال ذي الأغلبية المسلمة والجنوب ذي الأغلبية المسيحية بدلاً من تخفيفها، فبسبب تاريخ من الحرمان التعليمي الذي عانى منه الشمال المسلم، تأثرت هذه المنطقة بشكل سلبي من إعادة الهيكلة الاقتصادية، مما جعلها أقل قدرة على استيعاب واغتنام الفرص الجديدة التي أوجدها النهوض الاقتصادي لنيجيريا (Meagher,2014,1:2) ، ومن ناحية أخرى أدى تعرض الاقليم الشمالي للجفاف المتكرر، وإهمال القطاع الزراعي، وتراجع التصنيع، وتقليص دور القطاع العام، إلى تدمير الاقتصاد الريفي والحضري الشمالي، بينما تمكنت المناطق الجنوبية من البلاد وهي الأكثر تعليماً في نيجيريا من الاستفادة من سياسات التحرير والتنويع في الخدمات عالية القيمة، وعليه سجلت مستويات الفقر في الشمال الشرقي والشمال الغربي نسبة أعلى بنحو40% من تلك الموجودة في جنوب غرب البلاد(Meagher,2014,2)، كما يعيش أكثر من 100 مليون مواطن نيجيري حسب إحصاءات عام 2010 تحت خط الفقر على أقل من دولار واحد في اليوم(Babalola,2013,35)، ولا تزال النسبة الأكبر من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في نيجيريا تتركز في الولايات الشمالية فحسب احصاءات عام 2019 سجلت ولايات سوكوتو وتارابا وجيجاوا وابوني واداماوا وزمفارا ويوبي اعلى معدلات الفقر في البلاد، يصل إلى ما نسبته 87.73% في سوكوتو و 72.34% في يوبي، في حين تم تسجيل أدنى معدلات الفقر في الولايات الجنوبية والجنوبية الغربية، في لاغوس يعادل 4.5 % وهو أدنى معدل في نيجيريا (Varrella , Sep 22, 2021) الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الشعور بالسخط وعدم المساواة بين الشمال والجنوب النيجيري.

2- **تدني مستوى التعليم:** تشير إحصائيات عام 2012 أنه بلغ مستوى معرفة القراءة والكتابة في إحدى الولايات الشمالية تحديدا ولاية بورنو نسبة 14.5% في حين سجلت لاغوس وهي ولاية

جنوبية نسبة 92%، هذا التناقض يمكن إرجاعه للسياسات الاستعمارية التمييزية بين شمال نيجيريا وجنوبها، فقد اقتصر التعليم في الشمال على فقط حفظ القرآن– وقلة فقط من يتخرجون بالمهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد (Moss,2018,45) – بيد أن حتى شباب الشمال المتعلم لم يجد فرص للعمل في ظل اقتصاد الشمال المنهار، ومن ثم لجأ الخريجون العاطلون للولوج للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والعمل كخياطين وحمالين وباعة متجولين، الأمر الذي أسهم في زيادة الاستياء من فشل التعليم الغربي في الوفاء بالحصول على فرص عمل جيدة، مما دَفَعَهم للمنافسة على العمل غير الرسمي القليل المتاح للفقراء، تجلى هذا النمط من الإحباط في انخراط الفئات المتعلمة في عضوية الجماعة وتلك غير المتعلمة (Meagher,2014,2) وعكس في الوقت ذاته مدي نجاح الجماعة في استغلال نقص التعليم والاستياء المتصور لدى الشماليين في تعبئة العنف ضد الدولة (Moss,2018,45) .

3- **ارتفاع معدلات البطالة:** نتج عن ارتفاع معدلات البطالة انضمام العديد من الشباب النيجيريين إلى صفوف بوكو حرام؛ وذلك بسبب الظلم الاجتماعي المتصور الواقع من قبل النخبة الحاكمة، وفرصة للحصول على الحوافز المادية التي تتراوح ما بين 50 إلى 150 نايرا لكل فرد مقابل خدمتهم للجماعة، من ثم يعد الفقراء هم الفئة الأكثر عرضة للتعبئة والإقناع عن غيرهم من فئات المجتمع (Moss,2018,44).

4- **التوزيع غير العادل للثروة النفطية:** يعتمد اقتصاد الإقليم الشمالي إلى حد كبير على الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية، ويعمل غالبية السكان في مهن وثيقة الصلة بالزراعة، بيد أن هذه القطاعات أهملت طيلة أربعة عقود وذلك بسبب حل الحكومات الإقليمية وتركز السلطة في قبضة الحكومة المركزية والتي اعتمدت على عائدات النفط الخام بشكل رئيس كمصدر للدخل (Moss,2018,45)، بحيث يسهم بأكثر من 80% من إيرادات الميزانية النيجيرية ويوفر 95% من العملات الأجنبية للبلاد، ورغم ذلك فقد أسهم قطاع النفط في تعزيز فشل نيجيريا كدولة وذلك؛ كونه تسبب في إعاقة بقية الاقتصاد النيجيري مما أدى إلى انتشار الفقر في أجزاء كثيرة من البلاد. وتأجيج حركات التمرد، حيث يعد السبب الرئيس الذي دفع بحركة تحرير دلتا النيجر لحمل السلاح. إلى جانب تقويض نوعية حياة المواطنين عبر استنفاد النظام البيئي من خلال عدم الامتثال للمعايير البيئية لاسيما للمجتمعات المنتجة للنفط كمنطقة دلتا

النيجر وأولئك الذين يعيشون بالقرب من مواقع إنتاج النفط (Babalola,2013,30:31) فضلًا عن التنمية غير المتوازنة في البلاد، فالفائض الاقتصادي الناتج عن استغلال موردي النفط والغاز الطبيعي لا يتم إعادة توزيعها بشكل عادل بحيث تراعى فيه مصالح الطبقات المهمشة والفقيرة (حمدي عبد الرحمن،26 يونيو 2014).

تعرضنا خلال الجزء التمهيدي من الدراسة لمسألتين في غاية الأهمية ذات صلة بإشكالية ضعف الدولة وفشلها عند تحليل الظروف الضمنية والمباشرة لنشوب الصراعات وهي: النظر في ما إذا كان لديها مؤسسات حكم قادرة على فرض سيطرتها على سكانها وكامل الأراضي الخاضعة لنطاق سلطتها، والمسألة الأخرى هي القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، نظرًا لكون العوامل الاقتصادية تعد عنصرًا أساسيًا لفهم الأسباب المباشرة للصراع وفي هذا نتفق مع قول عازر بأن "الصراعات الاجتماعية ترتبط بأنماط التخلف أو التنمية غير المتساوية" (خواو جوميس،107:105،2010) وقد تعرضنا لهاتين المسألتين في إطار المبحث الأول للنظر في السياق الاجتماعي الأوسع الذي تعيش فيه أطراف الصراع في كل من أوغندا ونيجيريا وتستمد منه مصادر سخطهم إلى درجة اللجوء الي العنف المسلح.

المبحث الثاني

نشأة كل من حركة جيش الرب وجماعة بوكو حرام في سياق ضعف الدولة

يُعزى صعود كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام المتشددة إلى عوامل رئيسية تتمثل في ضعف قدرة الدولة في كل من أوغندا ونيجيريا وهو ما اشرنا اليه انفاً، وايضا يمكن إرجاع بعض هذه العوامل إلى الحقبة الاستعمارية، التي كان لها تأثيرات واضحة ودائمة في كلا الحالتين، وعند أخذ هذه العوامل في الاعتبار نجد أن ظهورهم ليس بالأمر المفاجئ في هذا السياق، وقد لزم التعرض مسبقاً إلى تحليل ظهور الحركتين في ظروف التهميش، تمهيدًا للتطرق لموضوع هذا المقال الرئيسي وهو دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في تسهيل بقاء الجماعات. يتناول هذا المبحث حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام من حيث النشأة والسياق التاريخي، وثانيا ربط العنف المستمر الذي قادته حركات التمرد في البلدين إلى مشكلة أكثر عمقًا وهي الفضاءات غير الخاضعة للحكم.

أولا: سياق ونشأة كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

حركة جيش الرب للمقاومة هى تنظيم مسلح ذي خلفية دينية مسيحية نشط في شمال أوغندا، وتعد مسؤولة عن أطول صراع مسلح شهدته القارة الأفريقية (نرمين محمد توفيق،2017، 47) وتصنف بأعنف الحركات المسلحة والأكثر تطرفًا ووحشية في أفريقيا (عبير زكي،2010، 80) ظهرت الحركة في أواخر الثمانينيات بزعامة قائدها الديني جوزيف كوني، سعيًا للإطاحة بحكومة الرئيس موسيفيني، والتغلب على تهميش طائفة الأشولي التي ينتمي اليها، وإنشاء نظام ديني قائم على الوصايا العشر الواردة في الكتاب المقدس (Royo,2008,5) خلال فترة الثمانينيات على وجه الخصوص ، كان ينظر إلى دولة أوغندا كدولة فاشلة / أو كفضاء غير خاضع للحكم أو في أحسن الأحوال دولة تخضع لحكم ضعيف، ووسط هذا الافتقار إلى سيطرة الدولة الفعالة، ازدهرت حركة جيش الرب للمقاومة، كنتاج لتاريخ طويل من عدم الاستقرار الداخلي (Abasa, 2015, 17) ، حيث تزامنت نشأة الحركة ووجود العديد من الجماعات المسلحة الأخرى التي كانت تخوض حربًا ضد الحكومة الأوغندية، تسببت في أعمال عنف واسعة النطاق ، واعتمدت على تكتيكات حرب العصابات، وشاركت في استهداف واسع النطاق للمدنيين، وغالباً ما اعتمدت الحركة على اختطاف الأطفال وتجنيدهم قسراً، وبعد فشل العديد من مفاوضات السلام المكثفة لاحتواء الأزمة حقق الجيش الأوغندي تقدمًا استراتيجيًا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، مما دفع جيش الرب للمقاومة في النهاية إلى الخروج من أوغندا (Dowd and Drury,2017,138)، تحديدا في عام 2006 ، تمكنت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF) من دفع جيش الرب للمقاومة من شمال أوغندا، انتقلت الجماعة المتمردة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرت في استغلال المساحات غير الخاضعة للحكم بعد أن أصبحت خارج حدود أوغندا الوطنية (Abasa, 2015, 17) بالتحديد في المناطق الحدودية التي تربط بين دول وسط أفريقيا ، مثل الحدود الغربية لجنوب السودان وشرق أفريقيا الوسطى وشمال شرق الكونغو الديمقراطية واجزاء من جنوب دارفور (نرمين محمد توفيق،2017، 133)، ورغم تحجيم قوة هذه الحركة بشكل كبير، إلا أنها لا تزال تحتفظ بالقدرة التشغيلية واستهداف المدنيين، وتنشط في مناطق تابعة لجمهورية إفريقيا الوسطى، مما يدلل على تسبب الحركة في انعدام الأمن الاقليمي واسع الانتشار(Dowd and Drury,2017,138)، ويبرز في الوقت ذاته قدرة الحركة على استغلال تلك المساحات سيئة للحكم كأحد أبرز الديناميات التي ساعدتها على البقاء(Abasa, 2015, 17) .

أما جماعة بوكو حرام هي حركة إسلامية راديكالية شكَّلها سياقها النيجيري، عكست تاريخ نيجيريا الممتد من الحكم السيئ، والتهميش، التضيق الاجتماعي، والفقر المدقع في الشمال النيجيري. تقوم على أساس النظام الوهابي الأصولي وتعارض إسلام المؤسسة التقليدية في شمال نيجيريا، هدفها المعلن هو إنشاء دولة قائمة على أحكام الشريعة الاسلامية، بيد أنها لم تبد اهتماماً كبيراً بإدارة التنمية الاقتصادية أو تنفيذها فعلياً. جمعت ما بين إعلان جدول أعمال إسلامي طائفي متطرف وممارسة انتهاج العنف ضد مؤسسات الدولة النيجيرية (Campbell, October 2014,1) ويعود ظهور الجماعة بشكلها الحالي إلى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بيد أنها تطورت بشكل كبير أعقاب الاشتباكات مع قوى الأمن النيجيرية في عام 2009، والتي أسفرت عن وفاة زعيم الجماعة ومؤسسها محمد يوسف، وأعادت بوكو حرام تنظيم صفوفها تحت قيادة أبو بكر شيكاو، وبحلول عام 2014 صعدت هجماتها بشكل كبير، واستولت على مناطق واسعة (Dowd and Drury,2017,137) ورغم أن حملة عمليات العنف التي أطلقتها الجماعة قد اتخذت في البدء شكل العصيان أو التمرد الأقل تنظيمًا وإحكامًا، إلا أنه بحلول عام 2015 باتت الجماعة تُصنَّف بكونها أحد أبرز التنظيمات الإرهابية الأخطر عالمياً، مجسدة بذلك أكبر تحد أمني واجهته الدولة النيجيرية (أونووها و أويوول، 25/ابريل 2018،2) وكذلك محيطها الإقليمي بعدما نجحت الجماعة في توسيع نشاطها ومجال نفوذها إلى ما وراء مربعها التقليدي الأمر الذي زعزع معادلة الأمن لكافة البلدان المطلة على حوض بحيرة تشاد (بهلول نسيم،13 اغسطس2019،1) ويمكن ايجاز الركائز الأساسية التي انبثقت عنها أيديولوجية جماعة بوكو حرام، فيما يلي (Cold-Ravnkilde, Plambech, 2015,20):

- رفض الديمقراطية والسياسة والدعوة إلى استبدال الدولة النيجيرية العلمانية بدولة إسلامية قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، ربما تشارك الجماعات السلفية الأخرى في الإفصاح عن هذا الهدف، إلا أن جوهر الاختلاف يكمن في الطريقة التي ترى بها جماعة بوكو حرام سبل تحقيق تلك الغاية أنه لا يتأتى إلا باستخدام الوسائل العنيفة.
- رفض التعليم الغربي الحديث الذي تعتبره مرجعيات هذه الجماعة مناقضًا للمذاهب السلفية للإسلام، مُتفقين في ذلك مع أفكار العديد من الوهابيين الذين يرون أن الاستعمار قدم التعليم العلماني الحديث للمجتمعات الإسلامية كاستراتيجية للحفاظ على الهيمنة وتعطيل الروح المعنوية الإسلامية.

وقد توافق هذا الادعاء مع الظروف التاريخية المحلية في شمال نيجيريا والتي تولت فيها الإدارة الاستعمارية البريطانية تقديم التعليم، إلا أن التعبير العنيف لمقاومة التعليم الغربي لم تشهده نيجيريا من قبل.

- رفض العمل لصالح الحكومة غير الإسلامية بشكل عام، وفي مجالات الحكم وإنفاذ القانون بشكل خاص.
- التحرك بدافع من المظلومية تجاه الدولة النيجيرية التي يعتبرونها قد أرهبتهم، بالتالي أضحى الانتقام هو الفكرة الرئيسية المهيمنة على أعمال جماعة بوكو حرام ردًا على الفظائع التي ترتكبها قوات أمن الدولة حيالهم.

والمتأمل في تجارب التمرد التي شهدتها كل من أوغندا ونيجيريا يستخلص أن الظروف المحلية والتاريخية كانت إحدى العوامل المشتركة بين البلدين والتي ساهمت في بزوغ هذا التمرد العنيف. فقد شهدت الدولتين محل الدراسة أنماط طويلة المدى من الصراع التاريخي. فلكل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام جذور تمتد إلى التجارب الاستعمارية والسوابق الحديثة التي شهدتها البلدين خلال فترات الثمانينيات والتسعينيات. فجيش الرب للمقاومة لديه صلة بتمرد حركة الروح القدس الذي قادته أليس لاكوينا وتمرد الجيش الديمقراطي الشعبي الأوغندي، وكذلك عملت جماعة بوكو حرام في سياق اجتماعي شكّلته تركة من العنف الذي مارسته جماعة الميتاتسين، وأعمال العنف التي ارتبطت بمحاولات تطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية، وكذا جماعة طالبان نيجيريا السابقة المباشرة لجماعة بوكو حرام. لذا يرى كل من دود ودروري Dowd & Drury أن "هؤلاء الأسلاف شكلوا السياق الذي مكّن تلك الجماعات العنيفة من القيام بالتعبئة الجماعية بالاستناد على أسس إثنو–دينية وإقليمية، وتجسيد الهويات التي سيتم استدعاؤها في حملات العنف المعاصرة". ويعتبران أنه لا يمكن اختزال الهدف الرئيس من محاولات الوصول إلى سلطة الدولة المركزية والسيطرة عليها في ارتباط بسيط بين ظروف عدم المساواة الاقتصادية والصراع، ففي كلتا الحالتين، أدت الحلقات التاريخية من تناوب السيطرة على السلطة المركزية بين النخب الشمالية والجنوبية إلى زيادة الربط بين الوصول إلى السلطة السياسية وتصورات التهميش والإقصاء السياسي (Dowd and Drury,2017,141).

ففي أوغندا عزز الدور التاريخي لنخب أشولي في البيروقراطية والجيش في البلاد من الانقسام بين الشمال والجنوب على مستوى السياسة الوطنية وأعاد بدوره إحياء هوية سياسية جنوبية ضد الشمال(Dowd and Drury,2017,141)، وترجع الجذور التاريخية للمكانة العسكرية المتصوَرة للشماليين إلى الاستعمار البريطاني عندما تم تجنيدهم للمشاركة في حروب البريطانيين عن طريق تقديم الاغراءات المالية لزعماء القبائل وتم تجنيدهم بأعداد كبيرة لأسباب اقتصادية فقد كان يُدفع ثلاث روبيات مقابل كل مجند اشولي (لاتيكو، 2017 ،86) ، تحت دعوى أن القبائل الشمالية قبائل عسكرية تفقد العقلانية في الإدارة والسياسة، بينما لديها تميز جسماني يؤهلها للالتحاق بالخدمة العسكرية، ونجحت قوى الاستعمار في إقناع قبائل الاشولي بأنهم ولدوا كمحاربين مما حولهم إلى طبقة عسكرية قائمة على أسس إثنية(عبير شوقي، 2010 ،81:80) وأعقاب الاستقلال عام 1962 كان معظم أفراد الجيش الأوغندي ينتمون إثنيًا إلى جماعتي الاشولي واللانجي الشماليتين، مما مكن أبناء الشمال في أغلب الأحيان من السيطرة على السلطة السياسية في البلاد بينما استمر أبناء الجنوب في الهيمنة على الحياة الاقتصادية(أحمد الزروق الرشيد،2006 ،71) ومن ثم تشكل الكيان الاستعماري في أوغندا من قوميات ومجموعات إثنية متنوعة، ولإدارة هذا التنوع بطرق تتلاءم والمصالح الإمبريالية، وضعت بريطانيا آليات لقيادة المجموعات الإثنية والقوميات المختلفة بحيث تنظر الجماعات لذاتها بوصفها متمايزة أحياناً معادية لبعضها البعض أحياناً أخرى، كما غذت التصورات العدائية بين المجموعات المحلية المختلفة، وكان هذا هو السبب الرئيس لقيام الكيانات السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال بتسييس الإثنية، واستخدامها كأداة تستطيع بوساطتها النخب الاحتفاظ بالسلطة السياسية في البلاد هذا إلى جانب التصنيفات النمطية لتصوير العدو ووصمه بالبدائية والجهالة التي يشار بها في كثير من الأحيان على القبائل الشمالية، فقد نزع المسؤولون الحكوميون بما فيهم الرئيس موسيفيني نفسه إلى تشريع القمع والاستبعاد باستخدام عبارات عرقية واصفا قبائل الآشولي على أنهم" جنادب في قنينة سيأكلون بعضهم بعضاً قبل أن يعثروا على مخرج"(لاتيكو،2017 ،89) ويعد الدافع وراء الانتصار الذي حققه جيش المقاومة الوطنية بزعامة الرئيس موسيفيني يكمن في الرغبة المتصورة لدى نخب الجنوب في إبعاد الشماليين عن السلطة الوطنية بهدف إقامة توازن وطني جديد وإنهاء الديكتاتورية العسكرية الشمالية(Dowd and Drury,2017,141)، ومن ثم اعتبر لاتيكو أن من أهم الأسباب البنيوية لفهم الصراع في أوغندا ينبغي تفسيره على أنه صراع متجذر في تنوع الجماعات

العرقية والإثنية التي ظلت لعقود على مستويات مُختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيم السياسي (لاتيكو،2017، 89).

نيجيريا أيضًا لديها تاريخ مماثل من الاختلاف بين الشمال والجنوب، المتجذر في التجربة الاستعمارية وما تلاها من هيمنة عسكرية وسياسية من قبل الشمال في مرحلة ما بعد الاستعمار، فاقم من هذا التباعد الإقليمي الهيمنة الاقتصادية الجنوبية، وفشل النخب الشمالية في استخدام السلطة السياسية لتحقيق تنمية اقتصادية واسعة النطاق، مما خلق تباينات إقليمية كبيرة (Dowd and Drury,2017,142)، ففي ظل فترة الحكم الاستعماري استدعت الضرورات الإدارية استحضار المكون الإثني ومن ثم أضحت للاختلافات الدينية والإقليمية والعرقية مكانة بارزة في تصور وتنفيذ سياسات ومشاريع التنمية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في ظل النظام غير المباشر للإدارة الاستعمارية، وعلى سبيل المثال خلفت سياسات التعليم الاستعماري التمييزي المنطقة الشمالية متخلفة تعليمياً مقارنة بالمنطقة الجنوبية، كما جعلت السياسات الاقتصادية الاستعمارية المنطقة الجنوبية خاصة منطقة ميناء لاجوس أكثر تقدمًا نسبيًا من المنطقة الشمالية ومن ثم أصبحت المدن الجنوبية مركزًا للأنشطة التجارية والصناعية في البلاد، بيد أن التأثير السياسي الناتج عن استخدام الاستعمار للسكان كمعيار للتمثيل السياسي أعطى للمنطقة الشمالية فرصة أكبر للسيطرة على السلطة السياسية على الصعيد الوطني كعامل مقابل للهيمنة الاقتصادية والتعليمية التي حظي بها سكان الجنوب النيجيري، ومن ثم استغلت النخبة السياسية الشمالية تلك المخاوف من هيمنة الجنوبيين لحشد الهوية الشمالية لضمان السيطرة على السلطة السياسي، على الجانب الآخر رفضت النخبة الجنوبية السيطرة الدائمة للنخبة الشمالية على السلطة السياسية في البلاد ورغم ما يعانيه الإقليم الشمالي من التخلف الاقتصادي والتعليمي، وشعرت النخب الجنوبية بالضيق من العلاقة العكسية بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم حشدوا أيضًا هوية جنوبية لمعارضة الظلم المتصور في معادلة القوة الوطنية(Jega,2000, 15:16) ، هذا إلى جانب الهيمنة على الصعيد العسكري فعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات المهيمنة في نيجيريا بيد أنها لا تعد مؤسسة وطنية بالمعنى التمثيلي لكافة الفئات المشكلة للمجتمع، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال شجع الساسة على تجنيد وانضمام أفراد إثنيتهم بالقوات المسلحة لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية، تحديدا في العام 1961 التالي للاستقلال أُدخل نظام المحاصصة في التجنيد في الجيش النيجيري، واقتداءً بدستور

1951 الذي منح الإقليم الشمالي ضعف تمثيل الإقليمين الآخرين وعليه كانت نسبة التجنيد نصف السنوي50% للإقليم الشمالي والنسبة المتبقية تشمل بقية الأقاليم، وفي إطار الجهود التي قام بها سياسيو الجمهورية الأولى لإصلاح عدم التوازن في فرق الضباط والدفع ببدء تطبيق مبدأ نيجيرية الجيش حيث كانت فرق الضباط عند الاستقلال عام 1960 تتشكل من83% من البريطانيين، إلا أن بطء مسار هذه العملية أثار حفيظة واستياء الضباط الجنوبيين كونهم يرون أنفسهم يمتلكون مؤهلات تفوق أقرانهم من باقي الأقاليم (محمد عبد الكريم،34:33،2017) وإجمالًا يمكن القول إن دولة ما بعد الاستعمار في نيجيريا قد تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية حسب Jega وهي: أصلها الاستعماري، والانقسامات المفرطة بين النخبة متعددة الإثنية والأديان والمنقسمة إقليمياً، وأيضًا الحكم العسكري الاستبدادي الطويل الأمد. هذه العوامل خلفت نخبة سياسية مجزأة إقليمياً تناضل من أجل الوصول إلى السلطة السياسية من خلال التعبئة الدينية والإقليمية والإثنية، بحيث يعتمد الفصيل الذي يكتسب السلطة عليها من أجل إدامة سيطرته. مما يعكس أن السياسات القائمة على تعبئة الهوية كانت تاريخيًا، عنصرًا هاماً في النضال من أجل الوصول للسلطة السياسية والسيطرة على الدولة (Jega,2000,27) والملاحظ أنه برغم سيطرة النخبة الشمالية على السلطة السياسية في البلاد منذ الاستقلال إلا أنها فشلت في استخدامها لتحقيق تنمية اقتصادية واسعة النطاق، مما زاد من الفرقة والتباين الإقليمي(Dowd and Drury,2017,142) بيد أن صبحي قنصوة يعزو أسباب العنف السياسي ذي الصبغة الدينية في نيجيريا ليس فقط لمعوقات تكوين هوية نيجيرية متفق عليها بين جميع مكونات المجتمع النيجيري فحسب، بل يعتبر هذا العنف كأحد المظاهر المعبرة عن مشكلة أكبر تعاني منها البلاد منذ الاستقلال ألا وهي مشكلة الاندماج الوطني حيث تعلو الولاءات الإثنية والدينية والاقليمية على الولاء الوطني مما يستتبعه دخول الجماعات المختلفة في أتون ممارسات صراعية (صبحي قنصوة،2004، 127:126).

ونستخلص مما سبق توضيحه، أن ضعف الدولة في الحالتين تسبب في تمكين الجماعات الإرهابية لملء الفراغ الذي خلفه انهيار سلطة الدولة الرسمية والمجتمع المدني، فظروف عدم المساواة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي أسهم في الدفع بالجماعات المهمشة للدخول في صورة من صور الصراع العنيف لأنها تفتقر إلى سبل بديلة للوصول إلى السلطة، ونظرًا لكون الطابع الجماعي للاستبعاد يوفر أساساً للتعبئة الجماعية عندما يتم ربط ذلك بهوية محددة، الأمر الذي ظهر جليًا في الدولتين

محل الدراسة، حيث استغل أعضاء الشمال المهمش في كل من نيجيريا وأوغندا ظروف عدم المساواة والمظالم المرتبطة بها، للحشد حول هوية محددة، ففي نيجيريا رغم أهمية الانتماء الإثني، إلا أنه تمت التعبئة بالاستناد إلى هوية دينية حيث كان الدين عاملاً محفزًا مهمًا في الصراع، بينما في أوغندا لعبت الإثنية دورًا أكبر في تعبئة صفوف المقاتلين في جيش الرب للمقاومة مع دمج ذلك بسرد ديني قوي، وفي كلتا الحالتين تم استغلال المظالم والتجارب الجماعية لعدم المساواة، والتي تتوافق مع الهويات المحددة لتبرير العنف وتمكينه (Dowd and Drury,2017,142:143) والأهم من ذلك ما أدي إليه التهميش المنهجي والإدارة غير الفعالة في البلدين محل الدراسة من خلق مساحات من الأراضي غير الخاضعة للحكم والتي ساهمت في نمو هذه الجماعات المسلحة في كل من أوغندا ونيجيريا ومكنتها من البقاء.

ثانيا: كيف ساعدت الفضاءات غير الخاضعة للحكم على بقاء كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

في إطار هذا المحور من الدراسة نتناول دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في بقاء كل من جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام، وكذلك علاقتها بتسهيل الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود.

1- دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في بقاء كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

سبقت الإشارة أن الفضاءات غير الخاضعة هي مناطق يوجد بها فراغ سياسي ولا توجد بها هياكل لحوكمة الدولة مما سمح من تمكين وبقاء الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية الدولية أو العابرة للحدود.

أ- حالة حركة جيش الرب للمقاومة الأوغندية

نشطت حركة جيش الرب للمقاومة في بلدان ابتليت جميعها بالصراعات المسلحة؛ فجمهورية الكونغو الديمقراطية عانت من ويلات الحرب منذ عام 1994 عندما ذهب لاجئون مسلحون من رواندا إلى البلاد وأعلنوا منها الحرب على بلادهم، كما شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الستينيّات من القرن الماضي عدة انقلابات عسكرية من أجل السيطرة على الحكم في البلاد، كما دخلت كل من السودان وجنوب السودان في حالة حرب منذ الثمانينيات. هذا إلى جانب ضعف هذه البلدان الأربع وفقا لمؤشر الدول الهشة الصادر عن صندوق السلام لعام 2015، احتلت البلدان الأربع التي عمل

فيها جيش الرب للمقاومة رتبةً الخمس دول الأقل استقرارًا، ومن ثم سمح هذا المزيج بين ضعف هذه البلدان ووجود فضاءات غير الخاضعة للحكم عجزت حكوماتها المركزية عن إخضاعها لسيطرتها الكاملة، لحركات التمرد من إيجاد ملاذ والعثور على بيئة خصبة تمكنها من العمل فيها كحركة جيش الرب للمقاومة(Abasa, 2015, 28:29) ، وبالفعل استطاعت الحركة رغم الضغط العسكري الممارس عليها من قبل القوات الحكومية الأوغندية الانسحاب من شمال أوغندا إلى جنوب السودان وأقامت قواعد تابعة لها في مناطق يصعب الوصول إليها مثل لوبانغا–تك Lubanga-tek وجبال إيماتونغ Imatong، ونظرا للفترة الطويلة التي قضتها الحركة في العمل في شمال أوغندا وجنوب السودان استطاعت خلالها تطوير سيطرتها على تلك المناطق، مما جسد تحديًا أمام القوات النظامية للتصدي لها . وبعد توقيع أوغندا والسودان اتفاقية عام 2001 التي سمحت للجنود الأوغنديين باتباع عناصر تمرد جيش الرب للمقاومة في مناطق معينة في السودان، انتقلت الحركة إلى أماكن مماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهما دولتان بهما بنية تحتية وهنه وتواجد حكومي ضعيف، وبمجرد أن استطاعت الحركة إقامة قواعد بها استمرت في اختطاف وتجنيد المدنيين لإعادة بناء صفوفها، واستغلال مواردها الطبيعية، وفي الواقع لم تتمكن هذه البلدان من تأمين حدودها وفضائها السياسي من قبل الجماعات المسلحة العاملة على أراضيها(Abasa, 2015, 29:30).

ب– حالة جماعة بوكو حرام النيجيرية.

وبالمثل يمكن أن نحلل أيضاً تمرد جماعة بوكو حرام في سياق الفضاءات غير الخاضعة للحكم، ذلك بافتراض أن الحركات الجهادية والمنظمات الإرهابية المتطرفة وغيرها من الشبكات الإجرامية تنمو لا سيما في المناطق التي تخضع لرقابة محدودة من قبل الدولة. في هذا السياق يمكن أن نتساءل إلى أي مدي يمكن النظر إلى الغابات غير الخاضعة للحكم كتهديد للأمن القومي في نيجيريا؟ وبشكل عام أضحى يتم استغلال الغابات في الحرب غير المتكافئة في أفريقيا المعاصرة كملاذ استراتيجي، ووفقًا للتأصيل المفاهيمي بشأن الفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم، يعد الاستخدام التعسفي والإجرامي للغابات أحد أعراض متلازمة هشاشة الدولة الأفريقية، والذي يتجلى في انتشار تلك المساحات داخل الحدود الإقليمية للدولة الحديثة والتي مكنت العناصر الانتهازية كالمجرمين والمتمردين من استغلالها لتحقيق أهدافهم الإجرامية والتخريبية(Okoli, 2019,43)، وبشكل خاص وتحديدا في منطقة حوض بحيرة تشاد السفلي يتم استغلال مساحات شاسعة من الغابات غير المأهولة

وغير الخاضعة للمراقبة كمعقل عملياتي ودفاعي من قبل متمردي جماعة بوكو حرام التي قامت باحتلال وتسليح غابة سامبيساSambisa والغابات المجاورة لها، مُشكلةً بذلك تحديًا ضد جهود مكافحة التمرد المستمرة، وأيضًا كتهديد للأمن القومي في نيجيريا(Okoli, 2019,37). وتقع سامبيسا على بعد حوالي 60 كم جنوب شرق مايدوجوري، عاصمة ولاية بورنو في نيجيريا. وتمتد شمالا عبر ولايات بورنو ويوبي وجومبي وبوشي وجيجاوا، حتى أجزاء من كانو، تستمد غابة سامبيسا اسمها من قرية سامبيسا التي تقع على حدود جووزا في الجزء الشرقي من ولاية بورنو، وقد احتلت منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بيد أن مقتضيات التمرد ومكافحة التمرد حوَّلت هذه الغابة إلى منطقة مسلحة بشكل كبير، وقد تم استغلالها من قبل متمردي بوكو حرام كقاعدة عملياتية وملاذ استراتيجي، كما لعبت أيضاً دورا مهماً في الحفاظ على الاقتصاد السياسي لقادة التمرد عبر توفير بيئة مواتية لتحقيق الامتيازات والأرباح الاقتصادية في أوقات الحرب، مثل سرقة الماشية واختطاف الرهائن وتهريب الأسلحة وغيرها..(Okoli, 2019,47:48) ومنذ أن تم احتلال الغابة من قبل عناصر بوكو حرام أصبحت الدلالة الرمزية لها تثير الخوف والغموض ومرادفا لإرهاب الجماعة التي شنت حربًا دموية في محاولة لفرض نظامها الديني على الدولة العلمانية (Olaniyan, Spring 2018) ، وتهديدًا للأمن القومي في نيجيريا، بعدما أصبحت تمثل المقر الفعلي للجماعة، الذي يستضيف البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية واللوجستية والتقنية للجماعة، بما في ذلك (القيادة، ومستودعات الأسلحة ، ومعسكرات التدريب، ومصانع صنع القنابل اليدوية والألغام الأرضية، وأماكن الصلاة، والإمدادات العسكرية والمدنية، ومصدراً لنهب الموارد والثروة الحيوانية، معسكرا لإحتجاز الأسرى والمخطوفين) وفقا البرت Albert Olawale "وفرت غابة سامبيسا للمتمردين مساحة تمكنهم من أداء الصلاة، واستجواب وإعدام المختطفين، وإنتاج أدواتهم الإعلامية، والقيام بتدريباتهم العسكرية، وجلب جميع الأسلحة والمركبات المصادرة، ومقر لعملياتهم" (Citing: Okoli, 2019,49, see more : Olawale Albert,2017) ، وفي عام 2014 شهدت هذه الغابة احتجاز لقرابة 230 طالبة من طالبات مدرسة شيبوك اللائي تم اختطافهن تم نقلن بعد ذلك إلى الغابة للاحتجاز تحت تهديد السلاح (Kayode, 29 Apr 2014) ، نتيجة لهذا الحادث كانت الغابة مسرحًا حاسمًا لعمليات مكافحة التمرد من قبل القوات النيجيرية وقوات الدعم الدولية، ورغم النجاحات التي حققتها القوات المسلحة النيجيرية في الوصول إلى غابة سامبيسا واستعادتها عام 2015، لا تزال أجزاء من الغابة

تحت سيطرة المتمردين(Okoli, 2019,49). وترجع التحديات التي واجهت القوات النيجيرية في عملياتها العسكرية لطرد المتمردين من غابة سامبيسا لعدة اسباب:

- الطبيعة الجغرافية الشاسعة للغابة وعدم قابليتها للسيطرة والحكم بشكل فعال، حيث تقع على طول حدود دولية مترامية سيئة المراقبة وسهلة الاختراق، أتاحت للمتمردين إمكانية المناورة على طول هذه الحدود المليئة بالثغرات لتعزيز مواقعهم(Okoli, 2019,49)
- التحدي الآخر هو أن الغابة تم تسليحها بشكل كبير وتحصينها على مر السنين، فخلال فترة النظام العسكري للجنرال إبراهيم بابنجيدا، تم بناء معسكر تدريب مزودًا بالمنشآت العسكرية، اطلق على هذه المنشأة اسم "معسكر زيرو" من اجل تدريب الحرس الوطني؛ وهي قوة أمنية خاصة مصممة لحماية نظامه العسكري منفصلة عن الشرطة والجيش، بزوال هذا النظام تركت المرافق والتي حولتها فيما بعد بوكو حرام إلى معسكرات تدريب، كما أقاموا معسكرات مختلفة في الغابة وجعلوا معسكر الزيرو مقرا لهم (Kayode, 29 Apr 2014) كما استطاعت الجماعة من تزويد قاعدهم العسكرية بالأسلحة المتطورة والالغام الارضية ورفع الكفاءة القتالية لعناصرها، ومن ثم أصبحت سامبيسا قاعدة عسكرية مسلحة بشكل كبير، ممثلةً تحديا امام عمليات مكافحة التمرد، ولأكثر من عقد حافظ متمردو بوكو حرام على سيطرتهم الاستراتيجية على غابات سامبيسا، مستغلين تضاريسها الاستراتيجية ومواردها للحفاظ على حملتهم الإرهابية، حيث مثلت سامبيسا قاعدة هامة من الناحية الاستراتيجية لنمط حرب العصابات غير المتكافئة الذي تستخدمه بوكو حرام. كونها تقع داخل منطقة شاسعة غير خاضعة للحكم تتميز بمسامية الحدود. علاوة على أن تضاريسها الطبيعية التي تتكون من أراضي حرجية تتخللها التلال والصخور والمياه التي مكنت المتمردين من المناورة غير المتكافئة (Okoli, 2019,49:50).

إلى جانب إشكالية مساحات الغابات غير الخاضعة للحكم في نيجيريا، فهناك عنصر أخر هام مثل تحدياً أمام الدولة في احتواء تمرد جماعة بوكو حرام ذي صلة بقضية الفضاءات غير الخاضعة للحكم يتعلق بحدود نيجيريا القابلة للاختراق، ومن المعلوم أن السيطرة على الأراضي تقترن بمسألة مراقبة الحدود، بيد أنه من الحقائق المؤرقة للكثير من الدول أن الخط الحدودي على الخرائط قد لا يتطابق دوما مع الحدود التي تخضع للمراقبة الفعالة لمنع الانتقال غير الشرعي للجماعات والأفراد العابرة للحدود بين البلدان وبعضها البعض، وحقيقة الأمر أن عددا كبيرا من البلدان وخاصة

الأفريقية منها تفتقر إلى الموارد سواء البشرية أو التكنولوجية اللازمة التي تمكنها من منع ارتكاب أعمال الإرهاب داخل حدودها الوطنية(Sunday Ojo, 2020, 79)، هذا السبب الذي دفع سبنسر للقول بأن "الحدود تمثل خط الدفاع الأول ضد الارهاب، وتمثل خط الدفاع الأخير لتكامل أراضي الدولة" ومن ثم فالإدارة الجيدة والفعالة للحدود تعد عنصرًا أساسيًا للحفاظ على الأمن القومي للدول(اونوونها،2013/9/25) إلا أن مشكلة الحدود في نيجيريا وقابليتها للاختراق ترتبط بتاريخها الاستعماري، حيث فرضت حدودها الدولية المصطنعة صعوبات بالغة في إدارتها في مرحلة ما بعد الاستعمار، وتفاقمت الإشكالية بسبب فشل الحكومات المتعاقبة على إدارتها بطريقة فعالة، فالحدود النيجيرية تعاني من ضعف حضور مسئولي الأمن والحراسة وفرض القانون، علاوة على ذلك يعاني المسؤولين عن الحراسة من قلة العدد، وسوء التدريب، وعدم تجهيز هذه الفرق بمعدات وأسلحة حديثة، وضعف الرواتب..، فضلا عن معظم المجتمعات البشرية التي تقطن المناطق الحدودية عانت من الإهمال من جانب الحكومات المتعاقبة عبر فترات زمنية طويلة، هذه الصعوبات حدت من قدرة الحكومات المعاصرة على التصدي ومحاربة الأنشطة غير المشروعة التي تتم عبر الحدود (اونوونها،2013/9/25)، وفي هذه البيئة الخصبة نشأت جماعة بوكو حرام وتأكيدًا على إمكانية تقييم تمرد الجماعة وتحليله في سياق الفضاءات غير الخاضعة للحكم، ذلك رجوعًا لجغرافية نشأته في شمال نيجيريا تحديدًا في منطقة الشمال الشرقي، التي تتصف حدودها بقابليتها للاختراق والتي مكنت الجماعة من الصعود والبقاء (اونوونها،2013/9/25)، هذا فضلًا عن أن حدود منطقة غرب أفريقيا الفرعية المليئة بالثغرات ساهمت هي الأخرى في تعظيم المخاطر الإقليمية التي مثلتها الجماعة المسلحة، حيث مكنتها الحدود سيئة المراقبة من الانتشار لاسيما في دول بنين وتشاد والكاميرون والنيجر، هذه الدول جميعها كانت أهدافاً لقربها من الحدودي من دولة نيجيريا –تبلغ حدود نيجيريا مع كل من بنين وتشاد 773 كيلومتر و87 كيلومتر على التوالي، وتعد قصيرة نسبيا مقارنة بحدودها مع كل من النيجر والكاميرون والتي تصل إلى 1497 كيلومترًا و1690 كيلومترًا على التوالي – وبالنظر إلى السهولة النسبية لاختراق الحدود من قبل عناصرها الإرهابية زاد ذلك من انتشار الأنشطة الإرهابية في هذه المنطقة الفرعية، مجسدة بذلك، تهديدًا عابرًا للحدود داخل منطقة حوض بحيرة تشاد، وخطراً محدقًا بدول الجوار الإقليمي لنيجيريا (Yenwong-Fai, 28 May 2012) .

ج- الفضاءات غير الخاضعة للحكم وتسهيل الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود

ساعدت الفضاءات أو مساحات المناطق غير الخاضعة للحكم في تسهيل انتشار الأنشطة الإرهابية التي تتم عبر الحدود ومن ثم مكنت الجماعات الإرهابية التي كان ينظر إليها في السابق على أنها حركات تمرد محلية من أن تصبح فواعل عبر وطنية (Aniche, Nshimbi, Moyo, July 1, 2021) في هذا السياق تشير كارين دوكين إلى وجود علاقة وثيقة بين الصراعات عبر الوطنية وطبيعة الدولة الأفريقية –التي غالبًا ما تكون دولاً هشة وسيئة التنظيم تتسم بوجود مؤسسات سياسية مجزأة–مما يسمح بوجود قطاعات غير رسمية وهو أمر ممكن في أي بلد غير مؤسسي. ذلك لأن ضعف الدولة يسهل إلى حد كبير من نمو الشبكات غير الرسمية، وهذه شبكات بطبيعتها عبر وطنية. وإلى جانب الطابع غير الرسمي، فان انعدام السيطرة الرسمية من قبل الدولة على حدودها، وتوفر النزعة العابرة للحدود فرصًا للتفاعلات الإجرامية والعنيفة، كما تسهم في ربط الجهات الفاعلة والصراعات معًا في شبكات معقدة من المعاملات، وبالتالي يمكن أن تؤدي العلاقات عبر الوطنية إلى أقليمية الحروب الأهلية(Dokken, 2008, 48) وحددت دوكين أنماط للمعاملات عبر الوطنية التي تسهم في إضفاء الطابع الإقليمي للحروب الأهلية، وسوف نسترشد ببعض هذه الأنماط التي ساهمت في تعزيز لكل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام من البقاء كتدوير الأسلحة والإتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية عبر الحدود.

د- حركة جيش الرب للمقاومة كفاعل عبر وطني

تهريب الأسلحة الصغيرة عبر حدود: ويعد الإتجار بالأسلحة وتداولها في مناطق الصراع إحدى أبرز السمات الرئيسية للنشاط عبر الوطني غير المشروع، بالنظر إلى حالة جيش الرب أفادت بعض الدراسات أن الحركة لم تشترك في تهريب الأسلحة لا سيما في الفترة الأولي من الصراع، حيث كان الحصول على الأسلحة أمرا يسيرًا كون الكثير من مقاتلي الحركة هم إما افراد سابقون في جيش التحرير الوطني الأوغندي UNLA، أو تجمعهم روابط وثيقة بعناصر الجيش الديمقراطي للشعب الأوغندي UPDA. ولما تعهدت السودان بدعم جيش الرب، حصل على المزيد من الأسلحة الحديثة والأكثر تقدمًا (ماركييه شوميروس،2007، 24) فضلاً عن التجارة الإقليمية للأسلحة التي جعلت من شمال أوغندا والدول المحيطة بها مليئة بالأسلحة الصغيرة، ومن ثم أصبح جيش الرب للمقاومة قادر على الاستيلاء والحصول على الأسلحة والإتجار بها وسط هذا الإمداد الوفير(Bevan, 2006, 282)

وفيما يتعلق بمسارات التجارة الإقليمية للأسلحة الصغيرة المهربة عبر الحدود يشير Bevan أن الحدود المليئة بالثغرات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا لعبت دورًا في انتشار تدفقات الأسلحة الصغيرة بين الحدود بدون رادع. وتعد السودان أكبر طريق لنقل الأسلحة الصغيرة لشمال أوغندا، وتشير التقارير إلى أن مقاتلي الجيش الشعبي السابقين يتاجرون بالأسلحة في منطقة كيتجوم. وفي الشمال الشرقي تمثل المناطق الحدودية لكينيا والسودان وأوغندا محورًا لسوق واسعة للأسلحة حيث تربط هذه المنطقة بين العديد من الجهات الفاعلة في المنطقة وتلك الموجودة في مناطق أبعد، فالجماعات الاثنية كـ توركانا وكاريموجونج Turkana and Karimojong، اللتان تقعان على الحدود بين كينيا وشمال أوغندا، وجماعة توبوسا Toposa في السودان، تعد جهات فاعلة فى تجارة الأسحلة عبر الحدود، حيث تتشارك كاريموجونج وتوركانا في سوق للأسلحة والماشية في المثلث الحدودي بين كينيا والسودان وأوغندا. أما في الغرب تحد جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان منطقة غرب النيل في أوغندا، وقد استضافت المنطقة سابقًا أربع مجموعات متمردة رئيسية الجيش الوطني الأوغندي FUNA، وجبهة الإنقاذ الوطني الأوغندية UNRF، وجبهة الضفة الغربية للنيل WNBF، وكانت الأسلحة التي تم شراؤها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والتي تم الاستيلاء عليها من القوات الحكومية عنصرًا رئيسيًا في صعود هذه الجماعات، وعلى الرغم من هذه المجموعات لم تعد نشطة، إلا أن الأسلحة الصغيرة لا تزال منتشرة في هذه المنطقة(Bevan, 2006, 282) فضلاً عن دور الرعاة في نقل السلاح على طول الحدود الكينية والأوغندية والسودانية مما ساهم في ارتفاع عمليات تهريب الأسلحة، بالإضافة إلى طريق امدادات الأسلحة بين الصومال واثيوبيا والسودان الممتد لسنوات طويلة، الذي كان مصدر تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي شرق الاستوائية فان جيش الرب ومليشيات أخرى تدعمها الخرطوم تم تزويدهم بالأسلحة من منطقة توريت جنوب السودان، وأيضًا منطقة نمولي جنوب السودان مثلت مركزًا تجارياً للسوق السوداء للأسلحة القادمة إلى أوغندا (ماركييه شوميروس،2007، 24) ولا شك أن إعادة تدوير الأسلحة وتهريبها عبر الحدود ساهم في تعزيز قدرات مقاتلي جيش الرب للمقاومة، وسهلت عليه القيام بعملياته الهجومية، واطالت من أمد الصراع.

الإتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية: يعد الإتجار بالمواد الخام المسروقة والمهربة عبر الحدود أحد أبرز مصادر تمويل وتسليح جيش الرب للمقاومة سواء أكانت من المواد التعدينية كالذهب

والماس، أو الموارد الطبيعية كالعاج، دفعت هذه التجارة بجيش الرب للمقاومة في المناطق التي سيطر عليها سواء في أوغندا أو في الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى إلى إيجاد وسطاء يعتمد عليهم في غسيل أموال هذه الموارد، سواء في العاصمة الأوغندية كامبالا (نرمين محمد توفيق، 2017، 71) أو عبر المناطق الحدودية الواقعة بين ولاية جنوب دارفور السودانية، ومقاطعة كافيا كينجي ومقاطعة كوتو العليا بجمهورية أفريقيا الوسطى، نتيجة نجاحها في إقامة علاقات منتظمة مع عدة جهات فاعلة كالقوات المسلحة السودانية SAF المتمركزة في جنوب دارفور وكافيا كنجي والتي ساعدت على إدخال مقاتلي جيش الرب للمقاومة إلى الإتجار في تلك المنطقة منذ عام 2010 (LRA Crisis Tracker, 2016,8) ومن أبرز الموارد المهربة من قبل عناصر التنظيم الإتجار بالذهب، وتفيد وثائق مجلس الأمن أنه اعتبارًا من أوائل عام 2014 أمر كوني مقاتلي جيش الرب للمقاومة بنهب الماس والذهب من عمال المناجم في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وتم نقلها إلى السودان (United Nations Security Council, 7 March 2016) كما شارك جيش الرب في الإتجار بالعاج والصيد الجائر للأفيال من متنزه جارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في يناير 2013 قام مشروع Enough Project وSatellite Sentinel Project بتوثيق أدلة على عمليات الصيد غير المشروع التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة، وأشار التقرير أن تجارة العاج غير القانوني وفرت لجيش الرب للمقاومة وسيلة للبقاء، ومصدر أساسي للدخل من أجل شراء الأسلحة والإمدادات، وخلص التقرير إلى أن تجارة العاج المرتبطة بقتل الأفيال في الكونغو ساعدت في دعم الفظائع التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة في جميع أنحاء وسط إفريقيا (Agger, Hutson, 2013,1). وفيما يتعلق بمسارات تداول هذه التجارة تفيد وثائق مجلس الأمن الدولي أنه كان يتم نقل أنياب الفيلة عبر جمهورية أفريقيا الوسطى ومنها إلى دارفور بالسودان ليتم بيعها (United Nations Security Council, 7 March 2016) ولا شك أن جيش الرب للمقاومة اكتسب موارد حيوية من خلال مشاركته في تجارة الموارد غير المشروعة التي مكنته من البقاء ومن تمويل جرائمه.

هـ- جماعة بوكو حرام كفاعل عبر وطني

تهريب الأسلحة عبر الحدود: يعد التهريب الدولي للأسلحة إحدى السمات الرئيسية للنشاط غير المشروع الذي يتم عبر الحدود الأفريقية ويقصد به حركة تداول الأسلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية ذات السيادة. ونظرًا لمسامية الحدود النيجيرية تمكنت جماعة بوكو حرام من تهريب الأسلحة

الخفيفة والصغيرة عبر الحدود النيجيرية (فريدوم اونووها، 3،2013) وترجع أصول هذه الأسلحة إلى مجموعة متنوعة من البلدان مثل إيران والصين، وتنسب بعض المصادر تدفقات الأسلحة القادمة إلى نيجيريا بأنها أسلحة أعيد توزيعها من مناطق صراع أخرى في المنطقة –الحروب الأهلية في سيراليون وليبيريا– عن طريق الجنود النيجيريين التابعين لقوات بعثات حفظ السلام والمهربون (Oftedal,2013, 41) أيضًا خلال الثورة الليبية عام2011 فتحت مستودعات الأسلحة والذخائر الرسمية للدولة الليبية، وقد تم نقل هذه الأسلحة إلى إقليم الساحل في غرب أفريقيا، ومن ثم تمكنت كل من جماعة أنصار الدين وبوكو حرام من خلال علاقاتها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي من الحصول على الأسلحة، مما شجعها على شن المزيد من هجماتها التي اصبحت أكثر عنفًا وضراوة (فريدوم اونووها، 4،2013) ورغم صعوبة تتبع مثل هذه المعاملات، إلا أنه يشار غالبا إلى بلدان العبور المجاورة بنين وتشاد والنيجر والكاميرون، بما في ذلك غينيا بيساو والجابون عبر مناطق الدخول الرئيسية الثلاث لمهربي الأسلحة الجنوب وهي، الجنوب الغربي عبر ولاية أوجون ولاغوس، وفي الجنوب ولاية دلتا، وفي الشمال الشرقي على الحدود مع النيجر والكاميرون ولايات أداماوا وبورنو ويوبي، وهكذا تمكنت جماعة بوكو حرام من استغلال حدود البلاد القابلة للاختراق في تهريب الأسلحة إلى الداخل النيجيري (Oftedal,2013, 40) وبالنسبة للأساليب لتهريب الأسلحة عبر الحدود فقد اتبعت بوكو حرام أساليب مختلفة تهريب الاسلحة عبر الحدود بمساعدة الرعاة الرحل، والجماعات التي تمارس أنشطة تجارية عبر الحدود. وعبر موظفي الجمارك نظراً للفساد المتوطن في البلاد فقد تورط بعض افراد الأمن في تسهيل تهريب شحنات محملة بالأسلحة إلى نيجيريا كما يشير أونووها أن الإتفاق الذي وقعته دول الإيكواس والذي يضمن تسهيل فتح الحدود الوطنية لإتمام التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول التجمع، وفر مجالاً استغلته الجماعات الاجرامية لتسهيل عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود، وإيجاد ثغرات تضعف فيها قدرة الدولة على مراقبة التجارة البينية في هذا الإقليم (فريدوم اونووها، 4،2013) وبناءً على ما سبق مثلت المعاملات عبر الوطنية للأسلحة عاملاً هاماً ساهم في تعزيز قوة جماعة بوكو حرام، وفرضت في الوقت ذاته تحديًا أمام الحكومة النيجيرية ملزمًا بضرورة فرض الإحكام الأمني للحدود كأحد الإجراءات لمواجهة تهديد الجماعة.

الإتجار بالموارد الطبيعية: تمثل الحوافز الاقتصادية المرتبطة بتجارة الموارد الطبيعية جانبًا عبر وطنيًا مُهماً للعديد من الصراعات الأفريقية، إلا أن غالبية الحجج التي تناولتها العديد من الأدبيات

في تحليل أسباب توسع تمرد بوكو حرام خارج مايدوجورى ترجع إلى مسارات الفقر والإتجاهات الدينية، ولم يتعرض الكثير منها بشكل كبير إلى علاقة التمرد بالموارد الطبيعية. بيد أن بعض الكتاب إهتموا بتأثير السياسات النفطية في منطقة بحيرة تشاد وعلاقتها بتنظيم بوكو حرام وإحدى الجماعات المنشقة عنها وهي الولاية الإسلامية في غرب أفريقيا، من أبرزهم ريتشارد مورفي الذي طرح عنوان مقاله سؤالاً "ماذا لو كان النفط هو الأيديولوجية الحقيقية لبوكو حرام؟(Murphy, August 18, 2017) وكذلك دراسة أومنما "قصة غير مروية عن تمرد بوكو حرام: النفط والغاز في منطقة بحيرة تشاد" (Omenma,2019) ، ورغم هذه الإسهامات القيمة إلا أنها لم تشير صراحةً عن تورط جماعة بوكو حرام في أي أنشطة تتعلق بالموارد الطبيعية، سواء كانت بالاستخراج أو النقل أو التجارة أو التهريب. الأمر الذي يفرض معه وجوبية استمرار إجراء دراسات مستفيضة ودقيقة للبحث حول الدور الذي لعبته المصالح الاقتصادية والمعاملات عبر الوطنية للموارد الطبيعية كدافع لأنشطة بوكو حرام.

وفي ختام هذا الجزء ينبغي التنويه إلى أن الفضاءات غير الخاضعة للحكم هي مساحات تقع خارج سيطرة الدولة المركزية، إلا أنها ليست بالضرورة فراغات من الحكم، فهي إما أن تكون مناطق خاضعة للحكم السيئ أو سوء الإدارة، أو مناطق قابلة للاستغلال، فجميع المناطق محكومة بدرجة ما، ولكن ليس بالضرورة أن تكون محكومة من قبل مؤسسات حكومية رسمية، فقد تخضع لنفوذ جهات فاعلة من غير الدول، كالجماعات الإرهابية التي نجحت عبر هذه المناطق من أن تصبح فواعل عبر وطنية بعد أن كانت في السابق حركات تمرد محلية. وإذا كان السبيل لإعادة هذه المناطق تحت سيطرة الدولة هو الرد أو العمل العسكري، ورغم أهمية هذه الإجراءات اعتبرها البعض غير كافية نتيجة مقاومتها وفي أحيان أخرى يتم تقويضها، بسبب التهديدات المتزايدة من قبل الجهات العنيفة ردًا على تلك التدخلات العسكرية، الأمر الذي شكك في مدى فعالية هذه التدخلات ودفعت بالحاجة إلى إعادة النظر في تلك الاستجابات، والأهم هو فهم سياقات القوة وهياكل السلطة داخل هذه الفضاءات أو تلك المساحات (Igwe, 12 March, 2021) كخطوة في سبيل القضاء على هذه الظاهرة.

الخاتمة

يجادل هذا المقال بأن الجهات الفاعلة غير الحكومية أضحت تحكم بشكل مكثف وفعال الفضاءات "غير الخاضعة للحكم" التي انسحبت منها الدولة القومية، نتيجة للمسامية التي خلقتها ظروف ضعف قدرات الدول على الحكم مما أدى إلى نشر المزيد من الاضطرابات الناجمة عن إيواء

هذه الأراضي للعديد من الجماعات المتمردة والإرهابية المسؤولة عن معظم مشاكل انعدام الأمن، والتي لم تعد تؤثر على الدول منشأ الأزمة فحسب وإنما المجتمع الإقليمي والدولي. واستطاعت الورقة الإجابة عن تساؤلات المشكلة البحثية الرئيسية والفرعية، حول دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم في تكريس الإرهاب في أفريقيا من خلال دراسة حالتي حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام وممارساتها المتمركزة حول العنف السياسي، وربط دينامية العنف الممارس بالأماكن الهامشية في كلا البلدين محل الدراسة، والتركيز على دور الفضاءات غير الخاضعة للحكم باعتبارها بعدًا جديدًا في فهم أسباب قدرة كل من حركة جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام على البقاء، والتي وجدت ملاذاً في هذه الأماكن الأقل حكمًا والأكثر خروجًا عن القانون.

ومن واقع التطور الخطير الذي مرت به ظاهرة انتشار الجماعات والحركات الإرهابية دولياً في الآونة الأخيرة، نتيجة لقدرتها على النفاذ عبر حدود البلدان القابلة للاختراق بهدف استغلال الاراضي التي تتسم بوجود ضئيل من الدولة لإنشاء وتطوير قدراتها وشن المزيد الهجمات والتمردات الموجهة ضد دولتهم أو العالم بشكل عام. وبهذا وفرت مساحات المناطق غير الخاضعة للحكم سردًا للضعف المحلي في تكريس الإرهاب. الأمر الذي يطرح معه تساؤل ختامي هل يمكن بالفعل إيجاد حلول للفضاءات/المساحات غير الخاضعة للحكم؟ وهل تستطيع الدول الفاشلة بمفردها مواجهة التحديات الداخلية الحرجة وكسر حلقات العنف المفرغة؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول إنه ليس فقط في مصلحة الدول المتضررة وإنما أيضًا من مصلحة المجتمع الدولي تقليل الأراضي غير الخاضعة للحكم. وذلك يتم من خلال دعم سلطات الدولة في هذه المناطق، مما يؤدي إلى الحد من حالات انعدام الأمن أو العنف الناجم عن هذه الفضاءات، ومن بين الطرق الأكثر فعالية لتأسيس سلطة الدولة في تلك المناطق: نشر وكالات إنفاذ القانون خاصة وأن المشكلة الرئيسية تتمثل في قدرة الجماعات المتمردة من عبور حدود الدول المجاورة وتأسيس ملاذات، لذلك فمن الأهمية بمكان أن تعمل كل دولة على ترسيخ سلطتها في جميع أراضيها السيادية ومنع الجماعات المتمردة أو الإرهابية من احتلال أي جزء منها. توفير الخدمات الاجتماعية وتلبية متطلبات الرفاهية للمواطنين الخاضعين لسيطرتها هو عامل آخر لسلطة الدولة، كما يمثل عاملاً أساسياً في التأثير على السكان الخاضعين لسيطرة الدولة لقبول العيش تحت سلطة الدولة ومظلتها. إقامة البني التحتية الاقتصادية في هذه الأماكن الهامشية لضمان انخراط المواطنين

في أنشطة اقتصادية بشكل قانوني ومنظم. التعاون الدولي من خلال المنظمات الإقليمية يسهم من تعزيز قدرة الدول لمساندة بعضها البعض للحد من الصراعات المسلحة ومساندة الحكومات لبسط نفوذها في هذه الفضاءات.

ويمكن طرح عدد من التوصيات:

يجب أن يعتمد أي جهد لمواجهة الصراعات المسلحة وغيرها من أعمال العنف القائمة في افريقيا على تشخيص دقيق لتلك المشكلة من كافة ابعادها، ونظراً لأن هذه الصراعات تنبع من مزيج من الأسباب يجب أن تتضمن الاستجابة لاحتوائها لمجموعة متنوعة من التدابير:

- الموازنة بين الأمن والتنمية باعتبارهما ركائز ضرورية لأي استراتيجية متماسكة مصممة للتعامل مع ظاهرة التطرف العنيف. فمن ناحية تعمل جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المدى الطويل وتحد من الأسباب الكامنة وظروف التهميش التي تنبثق منها دوافع القادة والمتمردين، من ناحية أخرى يجب معالجة التهديدات المحتملة لأن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تحقيق الأمن، والذي يستلزم بدوره الاستخدام الرشيد للقوة، لأن الاستخدام المفرط للعنف من قبل قوى الأمن لن يؤدي إلا إلى تفاقم الصراع وليس الحد منه كما يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن جزءًا من استراتيجيات بناء المؤسسات في المجتمعات التعددية المنقسمة، هذا فضلا عن تمثيل الطيف الاجتماعي كافةً في الترتيبات المؤسسية للدولة.
- ينبغي أن تتبني حكومات الدول سياسات تهدف إلى معالجة كافة القضايا الداخلية فإذا كانت الأوجه المختلفة لضعف الدولة هي السبب الرئيسي لمخاطر تفاقم الصراع، فلا بد من تعزيز الحوكمة. وإذا كانت الأفكار الدينية المتطرفة هي المشكلة الرئيسية، فينبغي أن تتبنى برامج لمكافحة والوقاية من التطرف، وأيضًا انتهاج سياسات تستهدف احتواء قدرة الجهات الفاعلة على التعبئة واستخدام العنف.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **الكتب العربية**

1. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الاسكندرية: دار فاروس العلمية، 2010).
2. تيد روبرت جور، لماذا يتمرد البشر، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولي 2004).
3. جيمس أوجيرا لاتيكو، " شمال اوغندا: الممارسات القائمة على أساس التقاليد في منطقة أشولى" في لوك هويسه ومارك سولتر (محررون) العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية، ترجمة نايف الياسين (السويد: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2017).
4. صبحي قنصوة، الدين والسياسة في نيجيريا إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2004).
5. ماركيه شوميروس، جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، (سويسرا: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف 2007)
6. محمد عبد الكريم أحمد، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية ازمة التطرف والفساد في افريقيا، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، نوفمبر 2017.

- **الرسائل العلمية**

1. أحمد الزورق أمحمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006).
2. عبير شوقي زكي جرجس، العلاقة بين الدين والسياسة في افريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدرسات الإفريقية،2010).
3. نرمين محمد توفيق عبد الهادي، جيش الرب في أوغندا منذ 1986: دراسة لإحدي حركات الأصولية المسيحية في افريقيا رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2017).

- **التقارير**

1. بهلول نسيم، "بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد: بين التمدد الجغرافي والانحسار الاستراتيجي"(قطر: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 اغسطس 2019).
2. فريدوم أونووها وصامويل أويوول، " بوكو حرام :ديناميات صعود وتراجع جماعة عنفية في نيجيريا" (قطر: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 25/ابريل 2018).

مواقع الانترنت

1. حمدي عبد الرحمن، "عولمة بوكو حرام.. رؤية مغايرة"، بوابة افريقيا الاخبارية، 26 June, 2014.
https://www.afrigatenews.net/article
2. فريدوم اونوونها، "بوكو حرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للإختراق"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/9/25. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013925825452238.html

ثانياً: المراجع الاجنبية

- **Books:**

1. Ann L. Clunan and Harold A. Trinkunas, **Ungoverned Spaces: Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty** (Redwood City, CA: Stanford University Press, 2010).
2. Dokken, Karin, **African Security Politics Redefined**, (New York: Palgrave Macmillan, 2008).
3. Jega, Attahiru "**The State and Identity Transformation under Structural Adjustment in Nigeria**", In Attahiru Jega (Editor) Identity Transformation And Identity Politics Under Structural Adjustment In Nigeria, (Kano: The Centre For Research And Documentation, 2000)
4. Olawale Albert, Isaac. "**Beyond Nigeria's Sambisa: Forests, insurgency and counterinsurgency in Africa** (Ibadan: Ibadan University Press, 2017).
5. Patrick M. Cronin, **Global Strategic Assessment 2009: America's Security Role in a Changing World,** (Washington, DC: National Defense University Press, 2009).
6. Suleiman, Muhammad Dan, Onapajo,Hakeem and Mustapha, Ahmed Badawi "External Influence, Failed States, Ungoverned Spaces and Small Arms Proliferation in Africa" in Usman A. Tar , Charles P. Onwurah (Editors) **The Palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa,** (Switzerland : Palgrave Macmillan, 2021).

- **Thesis:**

1. Abasa, Africano, **Ungoverned Spaces and the Survival of Terrorist Groups I Africa: A Case Study of the Lord's Resistance Army**, Master of Arts in Security Studies Combating Terrorism: Policy and Strategy, (Monterey, California; Naval Postgraduate School, December 2015).
2. Babalola, Oluwatosin, **Combating Violent-Extremism and Insurgency in Nigeria: A Case Study of the Boko Haram Scourge**, master thesis (the Center for Global and International Studies and the Faculty of the Graduate School of the University of Kansas, 2013).
3. Moss, Kelly, **"Nigerian terror: The rise of Boko Haram**" (James Madison University: Thesis Presented to Senior Honors Projects, 2010-current. 2018).
4. Oftedal, Emilie. "**Boko Haram: A Transnational Phenomenon**?" Master of Arts in Political Science, (University of Oslo, 2013).
5. O. Munyua, David, **Ungoverned Spaces and Armed Civil Conflicts: The Predicament of Developing Nations**, Master's Thesis, (Monterey, California; Naval Postgraduate School, June 2015).

- **Periodicals:**

1. Džuverovic, Nemanja **"Does more (or less) lead to violence? Application of the relative deprivation hypothesis on economic inequality-induced conflicts**", Croatian International Relations Review, Sciendo, vol. xix (68). 2013.
2. Dowd, Caitriona & Drury, Adam, "**Marginalisation, insurgency and civilian insecurity: Boko Haram and the Lord's Resistance Army**", Peacebuilding ,Volume 5, 2017
3. J. Taylor. A, "**Thoughts on the Nature and Consequences of Ungoverned Spaces**," SAIS Review of International Affairs, 36, no.1 (2016).

4. J. Tochukwu Omenma, "**Untold Story of Boko Haram Insurgency: The Lake Chad Oil and Gas Connection"**, Religion and Politics Section of the American Political Science Association, Vol.13, N.1, May 2019.
5. K. Aaron, Kiikpoye, "**Relative deprivation and insurgency: What lessons from Nigeria's flawed federalism?**", International Area Studies Review, Vol. 18, N(2), 2015.
6. L. Feldman, Robert "**The Root Causes of Terrorism: Why Parts of Africa Might Never Be at Peace,**" Defense and Security Analysis, vol.25, no. 4 (December2009).
7. Meagher, Kate, "**Beyond terror: addressing the Boko Haram challenge in Nigeria**" Norwegian peace building resource center, Policy Brief, November, (2014).
8. Okoli, Al Chukwuma, "**Boko Haram insurgency and the necessity for trans-territorial forestland governance in the Lower Lake Chad Basin**" African Journal on Conflict Resolution, Vol. 19 No. 1 (2019) .
9. Patrick, Stewart "**Weak States and Global Threats: Fact of Fiction**?" the Washington Quarterly, 29, no. 2 (2006).
10. Raleigh, Clionadh and Dowd, Caitriona "**Governance and Conflict in the Sahel's Ungoverned Space**", Stability: International Journal of Security & Development, V.2, N.2, (2013).
11. Sunday Ojo, John, "**Governing "Ungoverned Spaces" in the Foliage of Conspiracy: Toward (Re) ordering Terrorism, from Boko Haram Insurgency, Fulani Militancy to Banditry in Northern Nigeria**" African Security, Vol. 13, No. 1, (2020).
12. Takeyh, Ray and K. Gvosdev, Nikolas "**Do Terrorist Networks Need a Home**?" The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, the Washington Quarterly, Summer (2002).

- **Reports**

1. Agger, Kasper and Hutson, Jonathan, "**Kony's Ivory: How Elephant Poaching in Congo Helps Support the Lord's Resistance Army**" This report is a co-production of the Enough Project, The Resolve, Invisible Children, and the Satellite Sentinel Project, June 2013.
2. Bevan, James "**Fuelling Fear The Lord's Resistance Army And Small Arms**", in Keith Krause& Eric G. Berman, report, "Small Army Survey", Switzerland: the Graduate Institute of International Studies in Geneva, 2006.
3. Cold-Ravnkilde, Signe and Plambech, Sine, **Boko Haram: From local grievances to violent Insurgency**, (Copenhagen: Danish Institute for International Studies DIIS. Report, No. 2015:21)
4. LRA Crisis Tracker, "**The State of the LRA in 2016**", (Washington, D.C: The Resolve Project & and Invisible Child, March 2016).
5. Owori, Moses, **Poverty in Uganda: National and regional data and trends**, UK: development initiative, October (2020).
6. "**Report of the African Union Panel of the Wise on Improving the Mediation and Resolution of Natural Resource-Related Conflicts across Africa: The 5th Thematic Report of the African Union Panel of the Wise**", African Union, October 2019,

7. Royo, Josep Maria, **War and peace scenarios in northern Uganda**, Quaderns De Construcció De Pau Nº 6. (Spain: School for a Culture of Peace, Universitat Autònoma de Barcelona, July 2008).

- **Websites:**

1. Aniche, Ernest toochi, Nshimibi, Chris Changwe, Moyo, Inocent, **"borderlands in west Africa are ungoverned why this is bad for security**", the Conversation, july 1, 2021.
https://theconversation.com/borderlands-in-west-africa-are-ungoverned-why-this-is-bad for-security
2. Campbell, John, "**Boko Haram :Origins, Challenges and Responses**" (the Norwegian Peace building Resource Centre: NOREF Policy Brief, October 2014)
https://www.files.ethz.ch/isn/184795/5cf0ebc94fb36d66309681cda24664f9.pdf
3. Igwe, Uche "**Nigeria's conflict and insecurity makes us rethink authority in 'ungoverned' spaces"** March 12th, 2021
https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2021/03/12/nigeria-conflict-insecurity-rethink-how-authority-policy-works-ungoverned-governance-spaces/
4. Kayode, Bodunrin "Inside Nigeria's Sambisa forest, the Boko Haram hideout where kidnapped school girls are believed to be held", the Guardian, 29 Apr 2014.
https://www.theguardian.com/world/2014/apr/29/nigeria-sambisa-forest-boko-haram-hideout-kidnapped-school-girls-believed-to-be-held
5. Murphy, Richards, "**What If Oil is the True Ideology of Boko Haram**?" This Day, August 18, 2017.
https://www.thisdaylive.com/index.php/2017/08/18/what-if-oil-is-the-true-ideology-of-boko-haram/
6. Olaniyan, Azeez. "**Once Upon a Game Reserve: Sambisa and the Tragedy of a Forested Landscape.**", Environment & Society Portal, Arcadia (Spring 2018), no. 2.
http://www.environmentandsociety.org/arcadia/once-upon-game-reserve-sambisa-and-tragedy-forested-landscape
7. Poverty and Unemployment Major Causes of Conflict in Ugandan Slums – Study Kampala, IOM UN MIGRATION, April 05, 2017
https://uganda.iom.int/publication/poverty-and-unemployment-major-causes-conflict-ugandan-slums-%E2%80%93-study
8. "**The link between 'ungoverned spaces' and terrorism: myth or reality**?" United Kingdom: Foreign and Commonwealth Office, 23 March 2015, p. 1. available at: https://www.refworld.org/docid/553759464.html
9. Yenwong-Fai, Uyo, "**Border porosity and Boko Haram as a regional threat**", Institute For Security studies, 28 May 2012.
https://issafrica.org/iss-today/border-porosity-and-boko-haram-as-a-regional-threat
10. United Nations Security Council, "Lord's Resistance Army", 7 March 2016.
https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2127/materials/summaries/entity/lord%E2%80%99s-resistance-army
11. Varrellam, Simona, "**Poverty headcount rate in Nigeria as of 2019, by state**", statista, Sep 22, 2021.
https://www.statista.com/statistics/1121438/poverty-headcount-rate-in-nigeria-by-state/